

تَطَوُّرُ مَفْهُومِ اللامركزية عِنْدَ الْعَرَبِ الْعُثْمَانِيِّينَ ١٩٠٠ - ١٩١٨ م

د. سهيلة الريماوي
الجامعة الاردنية

لمحة تاريخية :

ان سنة ١٩٠٢ تفرض نفسها بصورة موضوعية كنقطة بداية لمرحلة جديدة في تاريخ الامبراطورية العثمانية هي مرحلة تبلور « مفهوم اللامركزية » ، والمطالبة بتطبيق « (اللامركزية) » في مواجهة « (المركزية الشديدة) » التي كانت تطبقها الدولة العثمانية في أرجاء الامبراطورية .

وطرح مصطلح « (عدم مركزيت) » او اللامركزية لأول مرة في مؤتمر الاحرار العثمانيين الذي عقد في باريس في هذه السنة ايضاً (١٩٠٢) ، اما تعريف اللامركزية فهي تعني من الناحية الاجتماعية : رد الاشياء الى نصابها الطبيعي ... وتعني من الناحية السياسية : توزيع السلطة الادارية على المراكز المختلفة التي يتألف منها الجسم السياسي - الاجتماعي ، عوضاً عن حصرها في جزء واحد مركزي ، ليتيسر لكل جزء الاهتمام بتدبير شؤونه الخاصة بنفسه عن علم ، مع حفظ الصلة بالمركز حرصاً على مصلحة الكل .

لقد كان تبلور هذا المفهوم اللامركزي وليد حركة طويلة المدى ، يتطلب البحث العلمي مواكبتها طيلة القرن التاسع عشر ، على الأقل ، باعتبار أن هذا القرن كله وحدة متكاملة ، ذلك ان الاحداث السياسية والاقتصادية والعسكرية والفكرية ، تكون في هذا القرن مرحلة خاصة ومتميزة من مراحل تاريخ الامبراطورية العثمانية .

لقد شهد هذا القرن منذ بدايته وحتى نهايته ، سلسلة متماسكة الحلقات من الصراعات والتناقضات ، نتجت عن تفاعل ثلاث حركات تاريخية ضخمة ، تعد بمثابة السمات الرئيسية لهذا القرن وهي :

القي هذا البحث في اليوم العلمي لكلية الآداب، الذي اقيم في الجامعة الاردنية بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٨٣

اولا : حركة اليقظة القومية ، عند الاقوام التي تتكون منها الامة العثمانية .

ثانيا : حركة الراسمالية الاوربية النامية والغازية وتطورها السريع الى حركة استعمارية تبحث لاهثة عن المواد الخام والاسواق لتستغل الثروات الطبيعية والبشرية اسوا استغلال .

ثالثا : حركة محاولة اصلاح الامبراطورية العثمانية واوضاعها ، مع محاولة تقوية السيطرة المركزية للدولة ، وخاصة على المنطقة العربية .

ومن تفاعل هذه الحركات الرئيسية بدأت تظهر بوادر الوعي وحركات الاصلاح والتغير والتمرد في اتحاء الامبراطورية ، كما بدأت تظهر وسائل نقل ونشر ذلك الوعي وهذه الحركات ، من مدارس وصحف ومطابع وتأسيس جمعيات ... الخ . وقد تفاعلت تلك الحركات الثلاث كعوامل اساسية مع عوامل اتساع الثقافة وازدياد وسائل انتشارها .

واخذت ارجاء الامبراطورية منذ مطلع القرن التاسع عشر - بل قبل ذلك - تموج بأفكار وتيارات تعبر عن التمرد على الوضع في الامبراطورية بجميع معانيه من - استبداد وتسلط وتخلف وجمود - وبصفة خاصة بلاد الوطن العربي ، ومهما كانت الصيغ والشعارات التي ارتفعت في ربوع الامبراطورية ، اصلاحية كانت او ثورية ، فان جوهر هذه الصيغ والشعارات والتحركات كان يدور حول مشكلة الاستبداد والتسلط ، وحول حقوق القوميات والتشبث بالمساواة في الحقوق السياسية ، اي حول مفهوم اللامركزية وتطبيقه ، مهما اختلفت الاسماء .

وكانت الحركة الوهابية في الجزيرة العربية اشد هذه التيارات واعنفها ، وبالرغم من انها حركة دينية ، الا انها في الوقت نفسه كانت ذات مضمون قومي - سياسي - لامركزي .

وكان من بين هذه التيارات ، تيارات تتحدى سيطرة الامبراطورية وتسعى للاستقلال عن الباب العالي ، حتى لو اُبقت على خيط رفيع من التبعية الشكلية للخليفة امير المؤمنين ، ولعل حركة محمد علي واصلاحاته في مصر ابرز مثل على تلك التيارات ، خاصة بعد اعلان الحرب على سورية ووصوله الى كوتاهيه مهددا عاصمة الخلافة .

وكان ثمة تيارات لاتنادي بالاستقلال عن الدولة او الانفصال عنها ولكنها تطالب بالاصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الدستوري ، ومثال ذلك التيار الذي تبلور في وضع نظام اداري خاص للبنان بعد حوادث سنة ١٨٦٠ فمنحه كثيراً من الامتيازات .

وثمة تيارات أخرى كانت تنكر حق السلطان العثماني في الخلافة الاسلامية وامارة المؤمنين ، كالتيار الذي قام في اليمن ، فقد انكر الائمة الزيدون على آل عثمان التلقب بلقب امير المؤمنين ، وتمادوا في تحديهم بأن اطلقوا اللقب على أئمتهم ، ايماناً منهم بأن الخلافة لقرشي عامة ولزيدي بصورة خاصة .

وقد بدأ سلاطين آل عثمان مع مطلع القرن التاسع عشر ، يخشون النتائج السياسية التي قد تنشأ عن حركة الاصلاح في العقيدة ، وهي الحركة الوهابية ، والنتائج السياسية التي تنبع عن حركة الاصلاح العلمية والعسكرية ... التي قام بها محمد علي في مصر ، ومما زاد في خطورة الحركتين المذكورتين ان مجالهما كان الولايات العربية ، وكان السلطان محمود قد ساورته الريب في موقف هذه الولايات عن الادارة المركزية ، فتمكن بسلسلة من التدابير ان يشدد قبضة الدولة على اطراف الامبراطورية بعد ان تمكن من الفاء الاستقلالات الذاتية والاقطاعيات ، وتمكن من ضرب القوتين الناشئتين احدهما بالآخرى ، حيث كلف محمد علي والي مصر ، بالقضاء على الحركة الوهابية في الجزيرة العربية .

كما حاول السلطان محمود اصلاح الادارة والقضاء فا قدم على اختصار عدد الايالات ودمجها في اربع ايالات - بعد ان كان عددها ١٨ ايالة - ليتمكن من تطبيق سياسة مركزية قوية في البلاد ويضمن السيطرة على انحاء الامبراطورية .

ثم بدأ عهد التنظيمات في الامبراطورية باصدار مرسومين سلطانيين : سنة ١٨٥٦ . (خط كلخانة الهمايوني) سنة ١٨٣٩ ، و (منشور التنظيمات الخيرية) ثم صدرت عدة قوانين تنفيذا لاحكام هذا المنشور الاخير ، كان أهمها قانون الولايات الذي سنته الدولة في عهد السلطان عبد العزيز سنة ١٨٦٤ ، وحددت فيه صلاحيات كل من الولاة والمتصرفين والقائمقامين .

ولم يكتف طلبية الاصلاح من الشباب بمفهوم الاصلاح واجراءاته التي باشرها السلاطين فبدأت تنمو حركة المطالبة بالدستور بزعامة مدحت باشا . وقد لمس الاحرار العثمانيون أهمية العامل الاقتصادي والوضع الاجتماعي ، ناهيك عن الوضع

السياسي ، في الدولة العثمانية ، وأشار برنامج مدحت باشا الى أن : « التبذير في الدولة قد بلغ درجة لا تطاق ، فان نظارة المالية ترسل الاموال الى السلطان الذي يصرفها في ملذاته » وأشار الى كيفية شراء الوظائف : « فالنظار يبيعون الوظائف بيع السلع ، فالوالي يشتري وظيفة من الصدر الاعظم ويذهب الى الولاية فيستغل أهلها بأنواع الظلم حتى خربت الولايات » . ثم يشير بيان مدحت باشا الى الحل وهو : « تبديل الادارة الحالية » ويطرح طريقة التبديل : « عن طريق انشاء مجلس نيابي وجعل النظار مسؤولين امامه وان يكون هذا المجلس مجلسا قوميا ، فلا يفرف في انتخابه بين المذاهب وان يوضع في الولايات تحت المراقبة الشديدة فلا يعبثوا بمصالح الرعية » .

ونادت حركة الاحرار العثمانيين بشكل عام : بتوسيع المأذونية ، وبأن الشورى هي الطريق الصحيح لحفظ الامبراطورية ، وان لا أمل للدولة العثمانية بحياة حرة شريفة الا باعلان الدستور .

وهكذا انفجر الصراع بين الاحرار العثمانيين وبين الحكومة العثمانية التي كانت تحاول جاهدة السيطرة على الامبراطورية المترامية الاطراف المتعددة القوميات . وكان الخط الواضح لسياستها هذه هو تشديد الحكم المركزي وتسخير ما تم من اصلاحات في هذه الفترة لتدعيم هذه السياسة المركزية .

وبالرغم من انتصار هذا الفريق الاصلاحي الذي تمكن من عزل السلطان عبد العزيز عن العرش ومبايعة السلطان عبد الحميد ، وفرض اعلان الدستور سنة ١٨٧٦ ، الا أن الموقف تفجر من جديد عندما علق السلطان الدستور وأصبح الخط الواضح لسياسة الدولة العثمانية تشديد الحكم المركزي ، بعد ان ادرك السلطان عبد الحميد ان التطورات المحلية في أرجاء الامبراطورية ومنها - الوطن العربي - كانت تسير في اتجاه مناقض لمركزية الدولة العثمانية واصلاحاتها التي تمت لتدعيم هذه السياسة ، وأحس ان رياح التمرد ضد « التسلط والاستبداد والتخلف » قد بدأت تهب في أرجاء الامبراطورية العثمانية . . فحاول السلطان عبد الحميد ان يستقطب التيارات السياسية والادارية والفكرية التي طرحت حول ضرورة الدستور وتوسيع المأذونية لصالح تجمع ديني تحت اسم الجامعة الاسلامية .

كان الفكر السياسي - والتيارات الفكرية عموما - قد تأثر بهذه الفعاليات التي واكبت الاحداث والحركات التاريخية التي اشرت الى ظهورها في القرن التاسع عشر ، فظهر عدد من المفكرين في أرجاء الامبراطورية ، أسهمت افكارهم في نضج الوعي

السياسي ، وبالرغم من ان القاعدة الاساسية لانطلاقهم الفكري هي قاعدة دينية ، الا أن مطلقاتهم الفكرية كانت تدور حول مفاهيم وقيم اجتماعية وسياسية جديدة تدور حول واقع الامبراطورية ، وحول النظم السياسية للدولة على البعدين الداخلي والخارجي .

اما على الصعيد الداخلي ، فقد تطرقت افكار هؤلاء الرواد الى النظم السياسية للدولة من زاوية موقف هذه النظم من الفرد وحقوقه وواجباته فيها ، وكيفية ادارة الولايات ، وتوسيع المأذونية ، وضرورة اعلان الدستور ، وضرورة تواجد اللغة المحلية للولاية الى جانب اللغة التركية في التعليم ...

وقد اشار عبد الرحمن الكواكبي صراحة ، في كتابه أم القرى ، الى أن الاسباب السياسية والادارية العثمانيين ، « وتمسك الدولة بأصول الادارة المركزية مع بعد الاطراف عن العاصمة وعدم وقوف رؤساء الادارة في المركز على أحوال تلك الاطراف المتباعدة وخصائص سكانها » ، وهي من جملة الاسباب الكثيرة التي ادت لفتور المسلمين وتأخر الامبراطورية .. وبمعنى آخر ان عبد الرحمن الكواكبي وغيره ، قد طالب صراحة بتطبيق اللامركزية الادارية في الدولة العثمانية حتى تتمكن من التقدم وتقضي على الفتور ... بل أكثر من ذلك فقد طالب الكواكبي بأن يحمل الامبراطور العثماني تاجا مزدوجا « التاج التركي والتاج العربي » كما يحمل آل هاسبورغ تاج النمسا - المجر ، وبذلك تصلح أحوال الامبراطورية العثمانية .. وبهذا يكون عبد الرحمن الكواكبي قد طالب بوضوح بتطبيق « اللامركزية » .

من توسيع المأذونية الى اللامركزية الادارية :

يمكننا القول أن أول من طرح مسألة المركزية واللامركزية في الادارة العامة ودعا الى بحثها بصورة جماعية هو (الامير صباح الدين) ابن الداماد (محمود باشا) (١) وكان يقيم مع والده في باريس هربا من استبداد السلطان عبد الحميد ، وفي سنة ١٩٠٢ دعا الامير الى عقد مؤتمر في باريس للاحرار العثمانيين فلبى طلبه أكثرية المعارضين لحكم السلطان عبد الحميد ، وعلى الرغم من أن المؤتمرين كانوا متفقين على مقاومة الحكم الاستبدادي المطلق ، كما كانوا متفقين على المطالبة بقيام حكم دستوري في الدولة العثمانية ، الا أنهم اختلفوا وانشقوا حول ثلاث مسائل رئيسية كانت مطروحة على بساط البحث ، في مقدمتها مسألة : « المركزية الادارية واللامركزية الادارية » ، ثم مسألة حقوق الاقليات القومية ومسألة السياسة الخارجية .

وقد أدى البحث في هذه المسائل الى الانشقاق داخل المؤتمر ، فالتفت الاكثريّة حول الامير (صباح الدين) وتكونت جمعية برئاسته أطلق عليها اسم جمعية « التشبث بالشخصي واللامركزية الادارية » أما الاقلية فالتفت حول (أحمد رضا) وكانت تسوّاء لتشكيل الفئة المعارضة التي أسفرت فيما بعد عن جمعية « الاتحاد والترقي » بعد أن دمجت بالتنظيمات الحزبية التركية السرية التي تتطابق آراؤها وآراء (أحمد رضا) ذات المضمون العنصري واسلوب الحكم المركزي (٢) .

وعندما طرحت جمعية « عدم مركزيّة » أو اللامركزية ، برئاسة (البرنس صباح الدين) برنامج الجمعية ، كانت المادة الاولى تنص على : « التشبث باللامركزية » وطالبت أن يكون الحكم في الامبراطورية حكما لا مركزيا . واما البند الثاني فكان يطالب بالتوسيع في المأذونية (الصلاحية) في الولايات ، وهذا يتطلب أن تنتخب مجالس الادارة العمومية والبلديات انتخابا سريا ، وأن يكون لاعضاء هذه المجالس الصلاحية التامة في شؤون الولاية المالية ، والمسائل والمعاملات المتعلقة بقوانينها وأنظمتها ، كما تطرقت الجمعية الى أعضاء (مجلس المبعوثان) ، وطالبت أن تنتخبهم مجالس الولايات العمومية لتمثيل الولاية في المركز بعد اعلان المشروطة ..

أما الموظفون الاداريون فقد أجازت الجمعية تعيينهم من قبل الحكومة المركزية في الولايات ، واما باقي موظفي الولاية المدنيين وغيرهم فيختارهم الولاة من افراد مختلف القوميات في الولاية بحسب النسبة العددية . . . (٣)

وهكذا يمكننا القول ان سنة ١٩٠٢ تفرض نفسها بصورة موضوعية كنقطة بداية لمرحلة جديدة في تاريخ الامبراطورية العثمانية ، من حيث اثاره طرح قضية اللامركزية ضمن برنامج لجمعية تنظيمية ، أي طرح اللامركزية بشكل عملي والمطالبة بتنفيذها ، وقد انتشر برنامج الجمعية في أنحاء الامبراطورية بعد أن افتتحت الفروع لها في دمشق برئاسة (رفيق العظم وحقي العظم) وفي عاليه برئاسة (محمود العلالي) وفي اللاذقية وغيرها من المدن السورية . . وفي سنة ١٩٠٦ انتشرت أفكار الجمعية في أرجاء الامبراطورية بعد أن أصدر البرنس صباح الدين في باريس جريدة تحمل اسم « ترقى » وبدأ ينشر فيها آراءه مبينا أن « المركزية » في الادارة تقتل روح « التشبث بالشخصي » وأن الاستبداد يقتل العدالة التي تحققها المشروطة (٤) .

تطور مفهوم اللامركزية بعد اعلان المشروطة سنة ١٩٠٨

الدستور والمركزية لا يجتمعان :

بدأت النداءات الجماهيرية بعد اعلان دستور سنة ١٩٠٨ ، ومنذ اليوم الاول ، بأن الدستور والمركزية لا يجتمعان ، وان الدستور يقتضي اشتراك عناصر الامة في كل الحقوق والواجبات ، والمركزية تنافى هذا الاشتراك . . . وهكذا طرح مفهوم اللامركزية بصورة أكثر شمولاً ، وتحول الى مطلب جماهيري .

وقد لمس الاتحاديون منذ اليوم الاول لاعلان الدستور حقيقة مطالب القوميات وأمانيتها ، وشهدوا كذلك مدى التأيد الهائل الذي اكتسبه بعد الانقلاب الدستوري ، فقد عبرت عن تلك المطالب وعن هذا التأيد جميع قوميات الامبراطورية باشتراكها في اخراج اعياد انقلاب ٢٣ تموز (يوليو) سنة ١٩٠٨ ، وخاصة عن طريق المسيرات الجماهيرية في الشوارع وعن طريق الخطب والمحاضرات الثقافية التي القيت من قبل أعضاء الجمعيات العربية السرية بعد ان أعلنت عن وجودها . وقد جاء ذكر توسيع الماذونية ، وحرية التعليم ، وحقوق القوميات في أكثر هذه الخطب من منطلق : ان الدستور والمركزية لا يجتمعان (٥) .

فكانت المحافظة على هذه الشعبية مع التنكر لتلك المطالب هي المعادلة الصعبة التي واجهتها جمعية الاتحاد والترقي لدى تطبيق برنامجها في التريك من جهة والمركزية من جهة أخرى (٦) ولكنها تجاوبا مع الواقع لجأت للأساليب التالية :

أولاً : أعلنت جمعية الاتحاد والترقي ، في برنامجها السياسي الموقت ، والتي وعدت بعرضه على مجلس المبعوثان في حينه - مساواة جميع المواطنين أمام القانون في الحقوق والواجبات ، دون تفريق بين الأديان والأجناس .

ثانياً : أعلنت الجمعية في ذلك البرنامج أيضاً عن : « حرية التعليم وحرية تأليف الجمعيات التي تشمل حرية تأليف الأحزاب » (٧) .

ثالثاً - جعلت من السلطان العثماني - خليفة المسلمين - امبراطوراً يملك ولا يحكم . . . « وقد قبل السلطان صدارة شرف الجمعية وفاه بها علناً » (٨) .

رابعاً : قررت الهيئة الادارية لجمعية الاتحاد والترقي أن لاتسلم الجمعية مركز رئاسة الوزراء ، اي (الصدارة العظمى) ، وان تحكم الجمعية من وراء ستار . وقد وقع اختيار الجمعية على شخصية كامل باشا الذي كان مبعداً من قبل السلطان عن الاستانة مدة (١٢) سنة ، ولم يتمتع عن القبول ، كما أن السلطان « المغلوب على امره » لم يعترض على هذا التعيين (٩) .

وبهذا (التكتيك) السياسي الاستبدادي الممنوع بالدستور ، سار أعضاء جمعية الاتحاد والترقي في تطبيق مخططهم المركزي الطوراني تجاه القوميات الاخرى والاحرار العثمانيين ، والجمعيات السياسية ، وكل من نادى باللامركزية .

وكان من البديهي ، أن تبدأ جمعية الاتحاد والترقي بتطبيق برنامجها بالقضاء على جمعية « التثبيت الشخصي واللامركزية الادارية » التي كانت تنادي باللامركزية وبحقوق القوميات في الامبراطورية العثمانية قبل اعلان الدستور ، وخاصة أن رئيسها عاد الى الاستانة واستقبله الشعب بحفاوة بالغة ، فلم يرق هذا الالتفاف الشعبي حول الامير صباح الدين للاتحاديين ، فحملوا عليه حملة صحفية ، وأخذوا يهاجمونه في الاجتماعات العامة ، ويتهمون أفكاره بتشجيع العناصر غير التركية على طلب الاستقلال ، - وخاصة ان الجمعية أصبح لها العديد من الفروع في البلاد العربية كما أشرنا .

عند ذلك دعا البرنس صباح الدين الى عقد اجتماع عام ، وأعلن ، مضطراً ، أن اللامركزية التي ينادي بها هو وأعضاء جمعيته في الاستانة وفي بقية البلدان . انما هي « توسيع المأذونية » التي ينادي بها أعضاء جمعية الاتحاد والترقي (١٠) . ثم وافق على دمج جمعيته مع جمعية الاتحاد والترقي الحاكمة وأعلن بذلك تصفية حزبه في شهر تشرين ثاني نوفمبر سنة ١٩٠٨ (١١) .

ولكن مفهوم اللامركزية لم يقض عليه بعد أن نجح الاتحاديون في مخططهم المشار اليه سابقاً ، اذ طرح هذا المفهوم اللامركزي في ساحتين كبيرتين : الساحة الاولى : **الساحة الشعبية** : عندما تأسس حزب الاخاء العربي العثماني وجوهر تفكيره تطبيق اللامركزية ، والساحة الثانية : **هي الساحة البرلمانية** : عندما تأسست الاحزاب والكتل النيابية في مجلس المبعوثان وبدأت تطالب بتطبيق اللامركزية ، أضف الى ذلك الجمعيات العربية السرية ، الفحطانية والعربية الفتاة .

وبالرغم من ان حزب الاخاء العربي العثماني الذي تأسس سنة ١٩٠٨ في ٥ آب (أغسطس) ، لم يدع صراحة الى تطبيق اللامركزية الادارية او الى الاستقلال او الانفصال ، فان الحزب نادى صراحة بالمحافظة على أحكام القانون الاساسي ، وجمع كلمة الملل ونادى دستور الحزب : « باعلاء شأن الامة العربية واتخاذ جميع الوسائط والتدابير لنشر انوار العلوم والمعارف بين ابنائها كتأسيس مدارس وطبع الكتب والجرائد وتعليم اللغة العربية ... » (١٢) . وبينت الجمعية ان كل ما تقدمه وتدعو اليه « هو قائم بدوام الدستور المتكفل بالحرية الشخصية » .

وعندما اراد اعضاء جمعية الاخاء تطبيق برنامجهم « وحفظ حقوق العرب » ضمن الرابطة العثمانية ، اعلنوا عن تأييد مرشحي الحزب للانتخابات في دمشق ، وبدأوا بنشر آرائهم في جريدتهم التي تحمل اسم الجمعية ، وقف الاتحاديون في مواجهتهم ، فنجح اثنان منهم فقط هما : شفيق المؤيد العظم ، ورشدي الشمعة (١٣) ونجح الاتحاديون في مخططهم تجاه الانتخابات فلم ينجح من المستقلين سوى ١٠ نواب بينما نجح من الاتحاديين ٢٦٥. نائبا اخذوا عليهم تعهدا وقسما بان يلتزموا بالطاعة العمياء لجمعية الاتحاد والترقي ، ونجح نائب واحد من حزب الاحرار (١٤) ولم تكن اهداف هذه الجمعية خافية على جمعية الاتحاد والترقي لذلك اغتنم الاتحاديون فرصة انتصارهم على الثورة المضادة في ١٣/٤/١٩٠٩ ، فوجهوا اليها تهمة الاشتراك في الانقلاب واعلنوا حلها .

اما في ساحة البرلمان : فقد تشكلت عدة كتل برلمانية ، كانت سماتها الرئيسية المشتركة تتلخص بالتالي :

- ١ - من حيث المبدأ : المناداة باللامركزية الادارية ومقاومة المركزية بشكل عام .
- ٢ - من حيث أسلوب العمل : العمل العلني .
- ٣ - من حيث التكوين : عثمانية شاملة .
- ٤ - ومن حيث موقفها من الحزب الحاكم : المعارضة .

ومن هذه الاحزاب : حزب الاحرار ، الذي تأسس في ١٤ ايلول سبتمبر سنة ١٩٠٨ .

وحزب الاحرار المعتدلين ، او « الحر الدستوري المعتدل » ، تأسس في ٢١ تشرين ثاني نوفمبر سنة ١٩٠٩ .

وحزب الاهالي ، الذي تأسس في ٢١ شباط ١٩١٠ .

وحزب الحرية والائتلاف ، الذي تأسس في ٨ أيلول ١٩١١ .

وقد استقطب الحزب الاخير (الحرية والائتلاف) هذه الاحزاب البرلمانية كلها عند تأسيسه . . لقد طرح هذا الحزب مفهوم اللامركزية الادارية من خلال مبادئه التي تتركز في مبادئ « الحرية » و « المساواة » وهما المبدأان الاساسيان ، « وأن الروح الاصيلي في هذا البروغرام – يعني البرنامج – هو صون حرية الافراد وحفظ حقوق العناصر وتأييد الدستور فهذا لا يتغير » (١٥) .

ومن هذا المبدأ الذي أعلنه الحزب عن طريق أحد أعضائه العرب ، وهو عبد الحميد الزهرراوي ، يتبين لنا أن مضمون الحرية والمساواة كان ينصرف للأفراد والجماعات أو للأفراد والعناصر (القوميات) ، أن نوع الحكم اللازم لامكانية قيام الحرية والمساواة هو الحكم الدستوري ، وأن مبادئ الحرية والمساواة هما مبدأان لا يتغيران كما يبدو في تعبير « هذا لا يتغير » .

وقد حدد الزهرراوي أيضا أهداف الحزب عندما قال: «الغرض الاعظم لهذا الحزب شيان : مقاومة الاستبداد ولاسيما الاستبداد تحت ستائر القانون ، واصلاح ذات البين بين جميع العناصر .

ويحدد الحزب « العناصر » التي يسعى لاصلاح البين بينها في ثلاثة انواع : عنصر الجنسية وعنصر الدين ، وعنصر الفكر والاجتهاد الاجتماعي ، وكان يؤمن أن سكان الامبراطورية العثمانية امة واحدة وليس مجموعة اُمم ، وأن الدولة العثمانية هي دولة هذه الامة ، ولذلك ودرءا لكل الشبهات حول هدف الحزب فإن الزهرراوي يقول : « هذا لاننا لا نسعى الى غاية شخصية أو قومية وانما نسعى لادامة حياة هذه الدولة واعلاء شأنها وسعادة الامة العثمانية وانجاح بلادها وترقية عمرانها اسسنا هذا الحزب »

وواضح من هذا النص ان الحزب ينكر انه يسعى الى غايات « قومية » ، بينما هو يسعى « للحرية » العنصرية ، الامر الذي يؤكد بصورة حاسمة أن هذه العناصر الجنسية ليست أمما أو قوميات ، وأن حريتها وحقوقها لاتعني حريسات وحقوقا قومية ، لان الحريات والحقوق القومية تجيز بل تقتضي ان تكون للأمة « دولتها

القومية المستقلة » وقد ترتب على هذا المفهوم أن كانت عضوية الحزب مفتوحة لجميع العناصر أو على حد قول الزهراوي : « لذلك يضم هذا الحزب ضمنا حقيقيا المسلم وغير المسلم ، والتركي وغير التركي » ويطلب من هذه العناصر : « أن تكون كلاً متآلفة مع التخالف ، متعاونة مع التفاير » .

وانسجاما مع تلك المبادئ والاهداف فان حزب الحرية والائتلاف كان ينادي باللامركزية الادارية ولم يرتق الى مستوى المناداة باللامركزية السياسية .

كان الحزب يضم الاحزاب البرلمانية المعارضة التي أشرت اليها سابقا ، وقد توصل الى الحكم بعد أن تمكن من اسقاط حكم الاتحاديين بتاريخ ٩ تموز (يوليو) سنة ١٩١٢ .

وكرست صحف المعارضة مقالاتها لشرح مبادئ هذا الحزب وأهدافه ، كما شكل اكبر كتلة برلمانية وقفت في وجه الاتحاديين « كتلة المعارضة » وانضم النواب العرب الى هذه الكتلة وطرحوا في الساحة البرلمانية مشاكل الوطن العربي وقضية الصهيونية ، ومشكلة حقوق العرب والثورة القومية في اليمن ، ومشكلة الغزو الايطالي لطرابلس الغرب ، من خلال جواب الاستانة - قبل تأسيس الحزب - « ان الدولة عليه ستطلب من ايطاليا بلهجة ودية طيبة الافصاح عن نواياها في طرابلس الغرب ويأمل الباب العالي أن يجد واسطة لحل المسألة قبل أن تصبح حرجة » (١٦) كما أن سفير الدولة العثمانية في روما تقدم بتقرير الى مجلس المبعوثين شرح فيه كيف أنه كتب مرارا للصدر الاعظم من روما لينذره بالخطر الذي يلحقه من تصرف ايطاليا واستعداداتها للاغارة على طرابلس الغرب ولكن الصدر الاعظم حقي باشا اهمل هذه التقارير ولم يعرضها على مجلس الوزراء (١٧) . هذا بالاضافة الى التقرير الذي قدمه نواب طرابلس الغرب يطلبون فيه تقديم (حقي باشا) - الذي كان سفيراً للدولة في روما - الى المحاكمة « الديوان العربي » مع وزارته - وكان في هذه الاثناء يشغل منصب الصدارة - لاهماله واستهتاره تجاه خفايا المطامع الايطالية (١٨) .

بدأت الانسحابات تتوالى من حزب الاتحاد والترقي (العرب وغيرهم) وانضموا الى حزب المعارضة « الحرية والائتلاف » وكان اول مجلس إدارة للحزب يضم من الاعضاء العرب : النائب سعيد الحسيني نائب القدس ، وشكري العسلي نائب دمشق .

لقد تخطى هذا الحزب المناداة « بتوسيع المأذونية » المناداة باللامركزية ، وكان هذا كافيا لتكتل إبناء القوميات غير التركية حوله . ومما زاد في انتشار مبادئه ، ان افتتحت له الفروع في دمشق والبصرة وبيروت وحمص وحماه وغيرها من المدن السورية ، امثال اللاذقية ونابلس وطرابلس الشام وعاليه وكسب ، وغيرها من المدن . . . حتى لقد بلغ الامر ان انسحبت نوادي (اي فروع) حزب الاتحاد والترقي بمجموع أعضائها في حمص وحماه ودمشق وغيرها من مدن سورية ، لتنضم الى الحزب الجديد » وأصبحت الامة تعاضده لانها ذاقت آلام مقاصد الحزب الآخر وعلمت ان لا هم للقابضين على زمامه اليوم الا انفسهم وتأمين منافعهم . . . » (١٩) .

وقد ادت قضية المركزية واللامركزية بين الاتحاديين والمعارضة الى حل المجلس النيابي « المبعوثان » وانتخاب مجلس جديد بقوة الحديد والنار لصالح الاتحاديين من جهة (٢٠) . كما أدت الى ثورة ضباط الجيش من جهة أخرى ، وكان الضباط الثائرون خليطا من اللبنانيين والأتراك وغيرهم وبلغ عددهم نحو اثني عشر طابورا في فترة وجيزة (٢٢) . واطلقت الهيئة التي تزعمت هذه الحركة على نفسها اسم « عصبة ضباط الانقاذ » . وقد لجأ هؤلاء الى الجبال في ١١ حزيران سنة ١٩١٢ بقيادة اليوزباشي الاباني « طيار بك » وطالبوا بتشكيل حكومة من غير الاتحاديين وبتطهير أركان حرب الجيش من الاحزاب ، وبمنع جمعية الاتحاد والترقي من التدخل بادارة السلطة ومنح جميع عناصر الامة الحرية والمساواة ، وتنظيم الادارة على طريقة مثلى بحيث تكون الاسبقية للكفاءة ، دون النظر الى الانتماء الحزبي . . .

ومما زاد في قوة هذه الحركة العسكرية ، دعمها بحركة قومية ثورية من قبل أهالي البانيا الذين تقدموا بمطالبهم التي تشتمل على ١٢ مطلبيا نادوا بها وقدموها باسم جميع العناصر التي تتألف منها شعوب الامبراطورية العثمانية ، وكان أهم هذه المطالب : حفظ اللغة المحلية في كل منطقة واعتبارها لغة رسمية ، وحفظ قوميتهم بحيث تكون ذات وحدة مستقلة . . . وعندما حاولت حكومة الاتحاديين الماطلة ، واصلت فرقة ضباط الانقاذ تهديدها للوزارة ، ووجه الضباط كذلك بيانا على اخوانهم في السلاح ، وحصل البيان على انحراف اعضاء الاتحاد والترقي عن اهداف ثورة سنة ١٩٠٨ (٢٢) وقد تجاوب مع هذه البيانات ضباط حاميات أزمير ودمشق وحلب وغيرها من المدن ، مما دعا حكومة الاتحاديين الى تقديم استقالتها في ٩ تموز (يوليو) سنة ١٩١٢ ليبدأ حكم أنصار حزب الحرية والائتلاف ، الذي ينادي باللامركزية .

الائتلافيون ومحاولة تطبيق اللامركزية :

بقي حكم أنصار حزب الحرية والائتلاف من ١٩١٢/٧/١٠ الى ١٩١٣/١/١٣ ، وتميزت هذه الفترة بالمناداة العلنية بتطبيق الإصلاح الإداري على أساس اللامركزية ، وتبنت هذه المناداة عدة جمعيات إصلاحية تأسست في بيروت ودمشق والبصرة ، كما نادى أعضاء المنتدى الأدبي - الذي أسسه الشبيبة العرب في الآستانة منذ سنة ١٩١٠ - بتعليم اللغة العربية والإصلاح اللامركزي . وكذلك ظهرت في هذه الفترة الأحزاب العربية التي تنادي علانية باللامركزية ، وفي مقدمتها حزب اللامركزية الإدارية العثماني الذي تأسس في مصر .

وكان أهم ما قام به حزب الحرية والائتلاف ، هو اقتناع الصدر الأعظم (كامل باشا) صديق الائتلافيين بإعلان : أن وزارته ستطبق الإصلاح اللامركزي استجابة الى طلب الإصلاحيين رغم خطورة الموقف الخارجي على الحدود .

ذلك أن العرب أخذوا يتذمرون من تجاهل الحكومة المؤيدة من حزب الائتلاف لبرنامج اللامركزية ، وأخذ اشراف بغداد والبصرة ودمشق وحلب وبيروت والقدس يرقون الى الحكومة طالبين منها ان تصدر ارادة بإعلان « لامركزية الحكم » في البلاد العربية صيانة لها من الوقوع في براثن الغرب كما وقعت طرابلس الغرب (٢٣) .

وراجعت الشخصيات العربية في الآستانة - بعد عقد عدة اجتماعات - المسؤولين في الحكومة حول ذلك المطلب ، وكان على رأس وفد تلك الشخصيات شفيق المؤيد ، وشكري الحسيني ، وزكي منامر ، وعبد الرحمن العابد وغيرهم ، كما ان برقيات الولاة الائتلافيين كانت تتوارد على رئيس الوزراء (كامل باشا) طالبة تطبيق برنامج وزارته في الإصلاح اللامركزي ، وكان أشدها إصراراً برقيات والي بيروت الائتلافي : بوجوب جمع مجلس الولاية العمومي للمذاكرة في الإصلاحات المطلوبة وتنظيم اللوائح بمطالب السكان ، وقد اجيب الى طلبه ببلاغ ، عمم على بقية الولايات ، تشكلت على اثره في بيروت وحلب ودمشق والبصرة جمعيات إصلاحية اخذت تدرس وتحضر اللوائح الإصلاحية اللازمة للبلاد العربية ، وأسفرت عن طرح برنامج إصلاحي يطالب باللامركزية الإدارية الموسعة . .

اللامركزية الإدارية الموسعة :

وضع الإصلاحيون من أعضاء النادي الائتلافي في مدينة بيروت لائحة إصلاحية صادرة عن لجنة انتخبها أهالي بيروت أنفسهم (٢٤) وقعت عليها اللجنة في الجلسة الثالثة للجمعية العمومية المنعقدة في ١٩١٣/١/٣١ وصدقها .

أما السمة العامة التي تظمت على أساسها اللائحة فهي : الإدارة واللامركزية الواسعة وأما المادة الأساسية لللائحة ، فانها تنص على ان الحكومة العثمانية حكومة دستورية نيابية ، أما المادة الاولى ، فانها تقسم ادارة الولاية الى قسمين :

القسم الاول : هو المشتمل على الاعمال المتعلقة بكيان السلطنة وشؤونها الأساسية ، وهي المسائل الخارجية والعسكرية والجمارك والبوستان والتلفراف وسن القوانين ووضع المكوس ...

والقسم الثاني : وهو المشتمل على الاعمال المحلية المتعلقة بشؤون الولاية الداخلية الخاصة .

فكل ما يتعلق بالقسم الاول منوط تقريره واجراؤه بالحكومة المركزية ، وكل ما يتعلق بالقسم الثاني منوط تقريره بمجلس الولاية العمومي .

وتحدد اللائحة صفات الوالي القانونية في المادة الثانية : فالصفة الاولى : تمثيل الحكومة المركزية وبهذه الصفة يتولى اجراء جميع الاعمال المتعلقة بالقسم الاول طبقا لقرارات الحكومة المركزية ، والصفة الثانية تمثيل حكومة الولاية التي يرأسها وبهذه الصفة يتولى تنفيذ جميع الاعمال المتعلقة بالقسم الثاني طبقا لقرارات المجلس العمومي

ثم تعين اللائحة وظائف الوالي وحقوقه ، وحقوق المجلس العمومي ووظائفه ، وتبحث في مالية الولاية والبلديات والاقواف ولجنة المجلس العمومي ، وكيفية تعيين الموظفين ثم المستشارين ومجلس المستشارين ..

كما بحثت اللائحة مسألتين مهمتين وهما : مسألة اللغة ومسألة الخدمة العسكرية أما بخصوص اللغة : فقد نصت اللائحة على ان اللغة العربية تعتبر اللغة الرسمية في جميع المعاملات داخل الولاية وتعتبر أيضا لغة رسمية كاللغة التركية في مجلسي النواب والاعيان (مادة ١٥) ، كما طلبت اللائحة تخفيض الخدمة العسكرية الى سنتين ، وان تقضى أيام السلم في الولاية ، وأشارت الى تنزيل قيمة البدل النقدي للنظامية الى ثلاثين ليرة عثمانية وللرديف (أي الجعدي بعد الاربعين) الذي أدى الخدمة العسكرية ، وللاحتياط (أي الجنود الذين ادوا الخدمة ولم يتجاوزوا هذه السن) الى عشرين ليرة عثمانية . (٢٥)

ويمكن الائتلافيون في دمشق من وضع لائحة مشابهة للائحة بيروت الإصلاحية ، ولكنها « لم تكن معبرة عن كل ما تتوق اليه نفوس السوريين من اصلاح ورقي تام » (٢٦) .

وتجاوب السوريون المقيمون في مصر مع برامج الجمعيات الإصلاحية ، فشرى صاحب المنار يشكر اهل بيروت على عملهم الاصلاحى ويشني على التضامن الوطنى الذى حققه اهل بيروت ، وفي الوقت نفسه طلب منهم ان « ينقحوا لائحهم تنقيحا يتقون به الخطر » ويقصد بهذا الخطر تدخل المستشارين الاجانب الذى طالب به البيروتيون ، وتمنى عليهم لو « لم يقيدوا انفسهم بهذه القيود الثقيلة » (٢٧) .

وبدا المجلس العمومى بمناقشة اللوائح الاصلاحية من قبل الائتلافيين . ولكن لم يكد يمضى اسبوع واحد على دراسة « لائحة دمشق » حتى حصل الانقلاب الاتحادي ، فاهملت هذه اللوائح الاصلاحية ثم كان نصيبها الالفاء . . . ولم يكن نصيب اللائحة الاصلاحية في البصرة بأفضل من ذلك . . . وبدأت عمليات القمع ، فصادر الاتحاديون كل ما يتعلق بنادي الاصلاحيين وجمعيتهم وواقفوا صحفهم بحجة ان هذه الجمعيات الاصلاحية : « لم تتبع جادة الاعتدال بل تخطت في طلباتها حدود الواجب » وان الوالي اضطر لالغائها : « لتفاقم الخطر وحرصا على الراحة العمومية » (٢٨) لقد أيد الرأي الجماهيري موقف الاصلاحيين وعبر عن ذلك بالمظاهرات الصاخبة كما احتجّت الصحف المؤيدة للاصلاحيين على قرار الوالي باغلاق النادي ، الذي اصدره بتاريخ ٩ نيسان سنة ١٩١٣ واحاطت القرار باطار اسود (٢٩) فصدر الامر بمصادرة الصحف المعارضة للاتحاديين ، ومنها : المفيد والاتحاد العثماني ولسان الحال ، والنصير ، والحقيقة ، وغيرها من الصحف الاصلاحية على فترات متلاحقة ، ووجهوا اليها تهمة : « تشويش الأفكار وتهيج الخواطر » .

اما بقية الصحف فقد صدرت بيضاء خالية من الاخبار ، واكتفت بنشر الامر في صفحاتها الاولى دون تعقيب ، وارادت بذلك ان تترك للشعب ان يقدر هول المصيبة : « التي عجزت أقلام كتابها عن وصفها » (٣٠) .

حزب اللامركزية الادارية العثماني : ١٩١٢ / ١

اعتقد الاتحاديون عندما قاوموا هذه اللوائح الاصلاحية التي تنادي باللامركزية الادارية الموسعة ، ان سياستهم قد انتصرت وان مبدأ المركزية الادارية الذي ينادون به انتصر على مبدأ اللامركزية ، ولكن الحقيقة كانت غير ذلك . . .

ففي هذه الاثناء كان العرب السوريون في القاهرة يؤلفون اكبر حزب عربي نادى باللامركزية الادارية واشتق اسمه منها وهو « حزب اللامركزية الادارية العثمانية » كنتيجة « لما اندرت به الحرب البلقانية العثمانية من توقع زوال الدولة » . ويقول رشيد رضا أحد مؤسسي الحزب : « كان يراد به خدمة الدولة والبلاد العربية معا وقد كنا نعتقد ان الدولة لا يمكن ان تعيش طويلا اذا اصررت على شكل حكومتها المركزي وتحكيم الترك في جميع شعوب الدولة » (٣١) .

لقد بدأ هذا الحزب ، الذي تأسس في كانون الاول ١٩١٢ ، أعماله بتوحيد جهوده مع أعضاء جمعية بيروت الإصلاحية ، وارسل الحزب برنامجا مع عبد الكريم الخليل ، واقترح أن يطلب الإصلاح لجميع الولايات العربية على أساس اللامركزية بدلا من طلب الإصلاح لولاية بيروت وحدها . . « حتى نكون بيدا واحدة في العمل » والمطالبة بتحقيق رغبة أعضاء الحزب بأن « لا يذكر اسم الحزب ، وان تكون المراسلات عن طريق حقي العظم » (٣٢) .

وعندما اغلق والي بيروت الاتحادي ، مكتب الجمعية الإصلاحية في بيروت - بعد استلام الاتحاديين الحكم في ٢٣ كانون ثاني سنة ١٩١٣ - كما اشرت ، احتج حزب اللامركزية في مصر ، وطالب بعزل والي لان عمله غير قانوني واندرهم بقوله : تداركوا سوء العاقبة ، ولا تسنوا للشعب سنة سيئة بمخالفة القانون . . (٣٣) .

لقد انتخب حزب اللامركزية هيئته الادارية بتاريخ ١٢ كانون ثاني سنة ١٩١٣ وبدأ بشرح مفهوم اللامركزية على صفحات الجرائد، وقد كتب شبلي الشميل مقالا عرف فيه اللامركزية بقوله : « يراد بها في عرف السياسيين توزيع السلطة الادارية على المراكز المختلفة المؤلف منها الجسم السياسي الاجتماعي عوضا عن حصرها في جزء واحد مركزي ليتيسر لكل جزء الاهتمام بتدبير شؤونه الخاصة بنفسه عن علم مع حفظ الصلة بالمركز حرصا على مصلحة الكل » (٣٤) . ولم يخرج الحزب عن هذا المفهوم في صياغة مبادئه واهدافه . . .

فقد صاغ هذا الحزب مبادئه واهدافه في وثيقة عنوانها « بيان الحزب وبرنامجا السياسي » (٣٥) وهي وثيقة مفصلة تفصيلا وافيا ، فقد كانت علنية الحزب تسمح له بهذا التفصيل . . .

أما الجزء الأول من هذه الوثيقة وهو « بيان الحزب » ففيه محاولة لعرض ما يمكن تسميته بـ : « فلسفة الحزب أو نظريته السياسية » ثم تحليل الأوضاع الواقعة للإمبراطورية العثمانية ، وينتهي بعد ذلك إلى تأكيد اللامركزية الإدارية كحل ضروري لما تقوم عليه تلك الأوضاع من صراع وتخلف وما تنطوي عليه بالنسبة للدولة العثمانية وشعوبها من مخاطر .

أما البرنامج المرفق بالبيان ، فهو في حقيقته دستور مقترح لنظام اللامركزية الإدارية التي يطالب بها الحزب (٣٦) .

ويتألف هذا البرنامج من ست عشرة مادة تحتوي على المبادئ الدستورية الأساسية على الشكل التالي :

١ - وحدة الدولة العثمانية .

٢ - تأكيد وحدة السيادة فيها .

٣ - إقامة مركزية محددة القسمات .

أما أهم مظاهر الوحدة السياسية للدولة ووحدة السيادة فيها ، فقد حددتها برنامج الحزب على الشكل التالي :

أولا : السلطان هو رأس الدولة الواحدة أي (الإمبراطورية العثمانية) .
والسلطان يعين الوالي وقاضي القضاة فيها .

ثانيا : وأن : « مجلس المبعوثان والأعيان » هو المجلس التشريعي المركزي للإمبراطورية .

ثالثا : النظارة المركزية (أي الحكومة) وتؤول شؤون التشريع العام والدفاع والخارجية والمالية العامة المشتركة .

رابعا : يطالب البرنامج في أن تكون اللغة التركية لغة رسمية في جميع الولايات ، ولكن إلى جانب لغة الولاية المحلية .

وفي الوقت نفسه ، فقد أشار البرنامج أشارات واضحة تؤكد مظاهر اللامركزية الإدارية في الإمبراطورية ، وتبدو أساسا على الشكل التالي :

أولاً : تكوين أربع مؤسسات محلية هي :

1 - المجلس العمومي

ب - مجلس الإدارة

ج - مجلس المعارف

د - مجلس الأوقاف

وتحدد مواد البرنامج من المادة الخامسة وحتى المادة التاسعة صلاحيات هذه المجالس وسلطاتها على الشكل التالي :

صلاحيات المجلس العمومي وهي : « المراقبة على حكومتها » - والظاهر هنا من سياق الكلام ان كلمة حكومة تعني مجلس الإدارة . ومن صلاحيات المجلس العمومي أيضاً النظر في جميع شؤون الإدارة المحلية من تقرير ميزانية الدولة وأمور الأمن العام والمعارف والنافعة والأوقاف والبلدية ، وتقرير ما يراه فيها ، وسن النظمات لها . وأما ما كان من أمور النافعة ويتعلق من بعض الوجوه بالأمور العسكرية أو السياسية الخارجية كسكك الحديد فيرفعها الى العاصمة .

وواضح من هذا النص ، ان جماعة حزب اللامركزية كانوا يريدون من هذا المجلس العمومي ان يكون بمثابة برلمان للإدارة المحلية يراقب حكومتها ، اي « مجلس ادارتها » كما يفعل البرلمان في الحكومة ، ويقر الموازنة ولكنه لا يضعها ، ويسن النظمات التي تقابل القوانين في أحوال المجالس النيابية .

أما صلاحيات مجلس إدارة الولاية فهي : القيام بأعمال الحكومة الإدارية وأهمها : وضع ميزانياتها واختيار جميع موظفيها .

وأما صلاحيات المجالس الأخرى فهي : ان يتولى كل مجلس منها إدارة الشؤون التي تدخل في اختصاصه ووضع موازنتها .

فاذا أمعنا النظر في هذه الصلاحيات نرى ونلمس تشابك المركزية باللامركزية بشكل واضح ، ومن مظاهر هذا التشابك في رأينا النقاط التالية :

أ - أن قرارات المجلس العمومي تكون نافذة ، ومعنى ذلك أنها نافذة بدون حاجة الى تصديق ، لا من الوالي ولا من السلطان - كما يفهم من النص .

ب - وجوب رفع رأي المجلس العمومي الذي يتصل بأمور (النافعة) المتعلقة من بعض الوجوه بالامور السياسية العسكرية ، كسكك الحديد ، فيرفعه بعد ابداء رأيه لى العاصمة ، فليس للمجلس العمومي قرار نافذ في هذه الامور ، كما ان اختيار مجلس ادارة الولاية للموظفين يحتاج الى تصديق الوالي الذي يتسلم السلطة المركزية .

د - ان الشؤون المتعلقة بالخدمة العسكرية صيغت بطريقة توفق بين حاجات الدفاع المركزي ، وبين مقتضيات اللامركزية ، من حيث كون أهل كل ولاية يؤدون الخدمة العسكرية في ولايتهم ويكون عسكرها على قدم الاستعداد في زمن السلم ، واما سوق الجنود في زمن الحرب فهو منوط بوزارة الحربية وحينئذ يجب على المجلس العمومي ان يختصر وسائل الدفاع عن الدولة .

وعلى الرغم من ان مجموع الصياغة اللفظية تؤكد اللامركزية الادارية في نطاق الوحدة السياسية ، الا اننا نلمح في النصوص ، مرونة ، بل غموضا احيانا ، يترك هامشا واسعا لاعطاء اللامركزية الادارية التي يتحدث عنها هذا البرنامج كثيرا من خصائص اللامركزية السياسية .

فلسفة الحزب وتركيزها على اللامركزية :

فاذا انتقلنا الى النظرية السياسية «الفلسفة» التي طرحها بيان حزب اللامركزية تراها تركز على عدة مبادئ أهمها :

١ - ان غرض الامم الذي ترمي اليه في هذا الوجود انما هو « الحياة » ويشير الى « الحياة الاجتماعية » و « الحياة السياسية » بمعنى أن يكون لها وجود اجتماعي راق ، ووجود سياسي ثابت . .

٢ - انه من الضروري أن تسعى الامة لكلا الوجودين في منهجها القويم الموصل الى الغاية ، وتعنى بها جميعا ، بمعنى ان لا تقتصر مجهوداتها على بلوغ غاية احدهما دون الآخر .

هذان المبدآن العامان رتب عليهما النظرية السياسية للحزب المبدأ الثالث للنظرية وطرحته على الشكل التالي :

٣ - ان القوانين الاجتماعية مهما كانت راقية ، قل ان تضمن الحياة للامة ، اذا لم تكن قائمة على اساس متين هو : « القوانين السياسية » وأوضحنا النظرية مضمون هذا المبدأ في تأكيد عدم جدوى القوانين الاجتماعية التي لا تركز على اساس متين من القوانين السياسية ، حيث أوضحنا نقطتين مهمتين :

النقطة الاولى : بينت انه مهما عنيت الحكومة بتنظيم قوانين الحياة الاجتماعية للامة واكثر من مشروعات الاصلاح في المملكة ، سواء كان ذلك في التعليم أو الاقتصاد أو الإدارة ، أو القضاء ، ونحو ذلك ، فانها « لا تخرج في هذا كله عن معنى الوصاية على محجور عليه لا يملك التصرف بشؤون حمايته الخصوصية ليثبت لنفسه وجودا صحيحا بين الناس ويعمل لسعادته جهد العامل المجد » .

والنقطة الثانية : تستند على النقطة الاولى وتنبع منها : « لذا أصبح لهذا العهد شكل الحكومات التي تقوم به الحياة السياسية لكل امة من الامم ، وصار من المسلم بالبداهة ان وجود الامة السياسي والاجتماعي بين مجاميع الانسان الحية متوقف على شكل الحكومة ، فكلما كانت مشاركة الشعب للحكومة أكثر ، كان ذلك لدوام وجوده أضمن » .

وخلصت نظرية حزب اللا مركزية من ذلك كله الى صياغة المبدأ الرابع وهو المبدأ الأكثر أهمية لهذا البحث ، وينص على التالي :

٤ - لهذا تكاد تكون سائر الحكومات التي للامم المستقلة اليوم : « حكومات دستورية شعبية » أي لا شأن فيها للسلطة الافراد ، بل الشأن : « لعامة الامة » ومشاركتها للحكومة في كل جليل وحقير من الشؤون العامة ، الا أنها تتفاوت في ذلك منازل ودرجات وتختلف في الشكل اختلافا واضحا ، اذ روعي فيه الاجتهاد والنظر الى حالة الشعوب الاجتماعية والعرقية والقابلية والاستعداد ..

وبعد تأكيد المبادئ الاربعة المذكورة بالصورة المنطقية لتي انتهت الى تأكيد ان : « أفضل شكل من أشكال الحكومات هو الدستوري » ، يمضي بيان حزب اللا مركزية الادارية فيؤكد ان : « أفضل أشكال الحكم الدستوري هو اللا مركزية خصوصا في الممالك التي تعددت فيها الفروق والمذاهب واللغات ، واختلفت العوائد والتقاليد والاخلاق ، فكان من المتعذر ان تساس بقانون واحد لم تراع فيه تلك الأحوال ، ولم ينظر معه في الحاجة والزمان والمكان » .

واعتمد حزب اللامركزية في تأكيد هذا المبدأ على التجربة التي ساقها كمثل حي، عندما عقد وصفا مقارنا للوضع القائم في سويسرا ، والوضع القائم في الامبراطورية العثمانية ، وبين ان الفروق بين اوضاع التقدم والترقي القائمة في سويسرا سببها اللامركزية التي تحكم بها سويسرا ، وان التخلف والاضاع القائمة في السلطنة العثمانية سببها المركزية التي تحكم بها الامبراطورية العثمانية .

كما اعتمد في تأييد هذا المبدأ أيضا على تحليل تخطي مجرد المقارنة بين الاوضاع التي تبرزها التجربة ، وانتهى منه الى ان « اللامركزية تأبى بطبيعتها ان تكون تبعة الحكم مقصورة على افراد قليلين تصدر عنهم القوة والعمل الى كل ناحية من انحاء المملكة فيكونوا كالمحرك في آلة كبيرة جدا ، اذا اصابه عطب او ضعف تعطلت اجزاء سائر الآلة عن العمل دون ان يكون لاي جزء من هذه الاجزاء قوة ذاتية يعمل بهالنفسه، ودون ان يكون مسؤولا عن نتيجة وقوفه عن العمل » .

وعلى هذا الاساس ، يصبح من البديهي ان « الشعب غير المسؤول » عن اي خطأ يصدر عن حكومته ، لا يشعر كل فرد منه بالتبعية فلا يهتم بالنتائج الحكومية الا بعد الوقوع فيها ذلك لانه يسير بارادة غيره ، لا سلطة له حتى ولا على نفسه ، لانها محكوم عليها ان تسير في السبيل الذي يريده غيره وان خالف رغبته ومصالحته وهواه .

هـ - ويتوصل حزب اللامركزية الى مبدأ خامس ، يشير في جوهره الى أن : اللامركزية توزع التبعة على افراد الامة بمقدار ما تعطيهم من السيطرة على مصالح الوطن وبسبب ذلك تنزع عنهم ثوب الحياة الاتكالية - حياة الاعتماد على غير النفس - وتفسح امام كل فرد مجال العمل الواسع في جهاد الحياة ، وتمهد للشعب بلوغ غايات المدنية والترقي والعمران من اقرب سبيل وفي وقت قصير ، والعكس بالعكس . .

وبعد ان توصل حزب اللامركزية الى تأكيد هذه المبادئ التي تكون عناصر « نظريته السياسية » ، قدم وصفا وافيا لاضاع الامبراطورية العثمانية وحللها ، من نواحي التعليم ، والنافعة ، والادارة ، والدفاع ، وانتهى الى تقرير موقف اجمله في قوله :

وقد ظهر للعيان أن المماكة اكلها عرضة لخطر الزوال بهذه الحكومة المركزية ، مهددة بفقد الاستقلال الذي يفديه كل عثماني بأعز شيء وهو النفس ، ويتمنى كل شعب تظله راية الهلال بقاءه ليبقى عزيزا في وطنه آمينا من تسلط المغيرين عليه . .

وانتهى حزب اللامركزية الى ان العلاج الوحيد لهذا الموقف ، انما هو في الاخـة باللامركزية الادارية .

لقد فتح باب الحوار السياسي على مصراعيه بعد ان طرح حزب اللامركزية بيانه السابق ، وكانت الساحة الصحفية هي الساحة التي تبنت قيادة هذا الحوار ، للمؤيدين والمعارضين .

كانت (المنار) اول مجلة نشرت برقيات التأييد للامركزية التي ارسلها (طلاب اللامركزية) في سورية وفلسطين والجزيرة والعراق واوروبا وامريكا ، وهذه البرقيات موجهة للصدر الاعظم ، وجوهر هذه البرقيات ان : « الدولة لا تبقى ولا تحيا الا بادارة اللامركزية الواسعة » وان طلاب اللامركزية والاصلاح : « كلمتهم واحدة ، والامة كلها معهم تتد ازهرهم وتنبذ من يخالفهم نبذ النوى » . (٣٧)

وقدم المنار دراسة مقارنة تعرض فيها لفوائد اللامركزية ، وضرر المركزية ، مبينا ان الحكومة قد اعجزها تنائي اطراف المملكة ، و « اختلاف لغات وأجناس ومشارب اهلها عن ان تنفذ قوانينها في كل ولاياتها ، فجاءت اللامركزية توزع التبعة على افراد الامة بمقدار ما تعطيهـم من السيطرة على مصالح الوطن » .

ويصل المنار الى النقاط التالية : ان الحكومة المركزية غير قادرة على الدفاع عن اكثر البلاد العشمانية اذا هاجمها عدو اجنبي ، ولذلك : « فان المملكة ستكون عرضة لخطر الزوال » وبالتالي تكون الحكومة المركزية مهددة بفقد الاستقلال ، وتبين المنار ان جوهر الفكر الاصلاحى هو هذه النقطة الاساسية : « لان اللامركزية تضمن سلامة هذه المملكة وتكفل تضامن شعوبها واتحادهم على العمل الانفع لعمران البلاد وسعادتها وقوة بقائها » . (٣٨)

اما معارضو اللامركزية ، فقد تهجموا على الفكرة برمتها لانها حسب رأيهم : « رواية سياسية هزلية ذات فصل مضحك » الفها د. شبلي شميل ورفيق العظم ، ثم يتابع الكاتب فيقول « تسلمها الاساتذة داوود بركات ورشيد رضا ومحب الخطيب فوضعوا لها الالحن الموسيقية ، ثم اخذها حقي العظم وسامي قصيري فوضعوا لها ما لزمها من الزخرفة الفنية » (٣٩) .

ومما يلفت الانتباه ، ان هؤلاء المعارضين كانوا يفسرون كلمة اللامركزية وكأنها مرادفة لكلمة الاستقلال : فيشير الكاتب الى ان « لا صلاح لسورية باللامركزية ، وخير

اصلاح لها هو انتخاب الحكام الكفاء ومراقبتهم .. وان الاصلاح والعدل والنظام هو الدواء الوحيد للفوضى المنتشرة في الولايات العثمانية ، ولكن اللامركزية او الاستقلال المطلوب هو الداء القاتل فالحذر منه ثم الحذر « (٤٠) . وقد رد الدكتور شبلي الشميل على هؤلاء مبينا أن اللامركزية ليست « بدعة في اللغة العربية » ويوجه كلامه للذين ينفرون من كل جديد ، كما ينفي عنها صيغة « المهزلة السياسية » ، ويدعم قوله بأنه قد سبق للأطباء والحكماء والفلاسفة ان استعملوا مثل هذا التركيب من قبل فقالوا : « اللاسم له » وقالوا « اللانهاية » وقالوا « اللادارية » . ثم بين ان العمران مدفوع الى اللامركزية قسرا لان « اللامركزية هي النظام الوحيد ، الذي يتكفل احسن من كل نظام آخر ، بالقدرة على معرفة احتياجات كل جزء وسدها بالوفرة والسرعة اللازمتين » .. ثم يقدم صورة للاوضاع في الامبراطورية العثمانية : « ضعف في المركز الرئيسي ، وضعف في المراكز الاخرى المحيطة ، وتفكك في صحة الروابط التي تربط هذا الجسم ، وخلل في الاعماق عموما ، واذا دام الحال اكثر فلا بد من وقوع الفساد التام في الاعضاء وانفصالها بالكلية عن الجسم كله » (٤١) .

اما رفيق العظم رئيس حزب اللامركزية فقد بين ان اللامركزية شيء وطلب الاستقلال شيء آخر ، ونبه المعارضين الى الخطر الذي تواجهه الامبراطورية والى سلسلة المصائب التي المت بانحائها وكان نهايتها « ذهاب طرابلس الغرب والولايات المكدونية » ودخول الدولة متاهة السيطرة الاوربية في شكل يراه ويعلم نتائجه الذين يهاجمون اللامركزية ، ويصل الى النتيجة التالية : « كل ذلك جعلنا نذهب الى ان الادارة الماضية لهذه الدولة ادارة لا تصلح لهذا الملك وان تغييرها ضروري لسلامة البقية الباقية من الاوطان العثمانة اذا بقي أمل السلامة » . (٤٢)

ويشير رفيق العظم في مقالاته التي نشرها في جريدة المؤيد الى ارتفاع اصوات (خطباء السياسة) من فوق المنابر في مصير بلاد الدولة العثمانية خصوصا سورية ، وبلوغ الامة حالة من الجزع على بقية الاستقلال يعلمها كل من كان عنده عرق ينبض من العثمانيين ..

وقد بقي هذا الجدل الصحفي قائما مدة طويلة واتسعت دائرته حتى شملت صحف المهجر ، وصحف الجمعيات العربية ، والمنتدى الادبي ، وصحف الجمعيات الاصلاحية وكذلك الصحف التركية ، ولم يتحرك الاتحاديون لتطبيق البرامج الاصلاحية ، او بحث قضية اللامركزية بشكل جاد ، وعندها فكر أعضاء (جمعية العربية الفتاة) السرية في باريس ، تخطي هذا العمل الى عمل اكثر صلاحية واكثر

ايجابية لمواجهة الاتحاديين .. وانتهى الى ضرورة عقد مؤتمر عربي في باريس ، تدعو اليه جمعية العربية الفتاة ، ويتبناه حزب اللامركزية الادارية العلني ، الموجود في مصر . وبالرغم من الحملة الصحفية التي تبنتها صحف الاتحاديين ، ومؤيديهم من معارضي اللامركزية ، ومحاولة قتل هذه الفكرة الاصلاحية في المهد ، الا ان المؤتمر عقد في الوقت المحدد له ، وهو ١٨ حزيران ١٩١٣ .

اللامركزية الادارية واللامركزية السياسية « الكونفدرالية »

في المؤتمر العربي الاول :

طرحت قضية اللامركزية في المؤتمر العربي الاول الذي عقد في باريس بتاريخ ١٨/٦/١٩١٣ وانتهى بتاريخ ٢٣/٦/١٩١٣ ، وكانت اللجنة التحضيرية للمؤتمر قد وزعت بياناً تحت عنوان « نداء الى الامة العربية » تدعو العرب فيه « الى أن يتمثلوا في المؤتمر الذي نظمته الجالية العربية في باريس للمطالبة بالاصلاحيات اللامركزية والاعتراف بحقوق العرب في السلطنة » (٤٣) .

وقد تطرقت اكثر خطب المؤتمر الى هذه القضية الحيوية التي كانت تشكل الرأي العام العربي في ذلك الوقت (٤٤) غير أن مندوب حزب اللامركزية السيد (اسكندر عمون) ركز على هذه المسألة في خطبته التي تحمل عنوان « الاصلاح على قاعدة اللامركزية » وكان جوهر الخطبة هو جوهر الفكر الذي طرحه حزب اللامركزية من خلال برنامج الذي شرحته سابقاً ، وبين أن هذا الحكم المركزي يحصر ادارة امور الامة في قوم قليلين ويقصي عنها سائر ابنائها ، شأنه شأن الجسم الذي يتولى عضو واحد منه قضاء كل حاجات ذلك الجسم ويقضي على باقي الاعضاء بالشلل

ثم بين الاسباب التي تستوجب تطبيق اللامركزية ومنها : ان الامة العثمانية مكونة من عناصر متباينة في اصولها ولغاتها وتاريخها واخلاقها وحاجاتها ومبادئها ، « وكل فريق ادري بحاجاته الخاصة » هذا من ناحية ...

ومن ناحية اخرى ان « المركزية لا يمكن أن تتفق مع الحكم الدستوري » ، لان هذا الحكم يقتضي اشتراك ابناء الامة جميعاً في كل حق وفي كل واجب ، والاشتراك مع ذلك التباين غير ممكن على مبدأ المركزية ، ثم اشار اسكندر عمون الى أن الحكم المركزي يقتضي بطبيعته أن تكون السلطة محصورة في عنصر واحد من عناصر الامة ، فيصبح

موقف هذا العنصر تجاه سائر العناصر موقف الخصم الغالب من الخصم المغلوب على أمره كما هو الحال في الامبراطورية . ثم توصل الى النتيجة التالية وهي : ان هذا النظام الفاسد هو السبب في انحطاطنا وعلة كل المحن والمصائب التي حلت بنا ، وانه هو الذي اضاع نصف المملكة ويوشك ان يذهب بباقيها (٤٥) .

لم يكن العرب في هذه الفترة ينادون بالانفصال عن الدولة العثمانية كما كان يتوهم بعض انصار النظام المركزي ، واكد اسكندر عمون : ان هذا الامر بعيد عن الصحة ، وان الامة العربية لاتريد الا استبدال شكل الحكم الذي يرجى منه وحدة الصلاح والنجاح لنا ولهم وهو الحكم على قاعدة اللامركزية ، بالحكم الفاسد - الذي يكاد يؤدي بالدولة - . . اما اذا ابت الامة التركية الا الهلاك - لم يقل العثمانية - فالعرب معذرون اذا هم ترددوا قبل ان يلقوا بنفسهم معهم في الهوة . . واكد انه يريد استبدال حكم يناسب حاجة كل العناصر على اختلاف شؤونها بنظام الحكم القائم ، فيكون بمقتضاة لاهل كل ولاية الكلمة العليا في ادارة شؤونهم الداخلية ويكون لمجموع الامة العثمانية سلطة عليا نيابية قائمة على النسبة الصحيحة لادارة الشؤون العامة . وختم مندوب اللامركزية كلمته موضحا :

« ومعنى ذلك اننا نريد حكومة عثمانية ، لا تركية ولا عربية ، حكومة يتساوى فيها جميع العثمانيين في الحقوق والواجبات فلا يستأثر فريق بحق من الحقوق ولا يحرم فريق من حق من الحقوق لا بداعي الجنس ولا بداعي الدين عربيا كان او تركيا، ارمينيا او كرديا مسلما او مسيحيا اسرائيليا او درزيا »

هذه هي فوائد اللامركزية التي نطلبها ، فاذا نفذ الاصلاح بمقتضاها امنا غوائل الحداث واسترجعنا باذن الله مركزنا القديم بين الامم الكبرى . هذه هي قاعدتنا السياسية الجامعة، وان كان لابد لهذه القاعدة ايضا من شهداء فكلنا مستعدون» (٤٦) .

ولم يكن ممثلو حزب اللامركزية وحدهم قد اتجهوا الى ابراز اللامركزية كعلاج لاوزاع الامبراطورية وحل لمطالب العرب ، بل ان ممثلي جمعية العربية الفتاة السرية ، اتجهوا الى ابراز مبدأ القومية ، واشاد عبد الغني العريسي الى ان للعرب حق الوجود السياسي وان للعرب حقوق رئيسية تتعلق بقوى الدولة الثلاث :

السلطة ، والقوة التشريعية ، والقوة الاجرائية .

وطالب بقسط مشروع من كل وزارة في الامبراطورية ، وبحق الامة العربية فيما يتعلق بالنافعة : « فان كل قرض يقترض من الدول الاجنبية للامور النافعة لنا فيه حق مشروع ، لان هذه القروض تعقد باسم المملكة وما دمنا نؤلف نصف المملكة فلنا حق بأن تصرف نصف هذه القروض للمشروعات العامة في بلادنا العربية » .

كما طالب العريسي بأن تكون اللغة العربية لغة رسمية في البلاد العربية بمادة قانونية تذكر في القانون الاساسي ، لا قانون حكومة مؤقتة يمكن الغاؤه من حين الى آخر بتقلب الوزارات المستعجلة ... (٤٧)

كما ان رئيس المؤتمر الشيخ عبد الحميد الزهاوي اشار الى : « وجوب اشتراك الفريقين (ويعني العرب والترك) بسياسة البلاد ، فانه قد تبين واضحا انه لا العرب انتفعوا ببراءتهم من ذنب اضاعه البلاد ولا الترك انتفعوا بتحملهم وحدهم تبعه ذلك اعبء الثقيل . وبديهي ان هذا الاشتراك لا ينافي الاخاء بل الذي ينافي الاخاء هو عدم هذا الاشتراك » وبين الزهاوي ان : « اساس تربيتنا السياسية بعد الان هو بث هذه الفكرة والتعصب لها » ثم يخلص الزهاوي الى القول : « وقد وجدنا اللامركزية من خير الوسائل لظهور اثر هذا الاشتراك خارج العاصمة » (٤٨) كما اكدت كلمة تصوم مكرزل التي القاها باسم المهاجرين ومؤازرتهم للنهضة العربية الاصلاحية ، على ان المهاجرين من وراء البحار « يتمنون لمبادئ اللامركزية الانتشار والانتصار » .

نلمح في خطب المؤتمر العربي الاول في باريس التركيز على اللامركزية الادارية بالإضافة الى اللامركزية السياسية ، اي ان المؤتمر كان يتكلم بما يؤمن به أعضاء حزب اللامركزية الذي تبني المؤتمر ، وما دعت اليه جمعية العربية الفتاة السرية .

ولكن مما لا شك فيه ان المناقشات التي دارت اثناء المؤتمر تلقي ضوءا واضحا حول محاولة استغلال هذه المفاهيم التي طرحها أعضاء المؤتمر ...

فقد حاول بعض المثفرنسين مناقشة مبدأ المركزية واللامركزية من منطلق ان العرب لا يمكنهم ان ينجحوا بأي طريقة من طرق الادارة الا اذا استعانوا في تنفيذها بمعارف الاختصاصيين من الاجانب كمستشارين للعرب ، وقد تزعم هذه المناقشة المحامي (شارل دباس) الذي كان يحضر المؤتمر عن الجالية العربية في باريس ، وختم مناقشته بقوله : « وصفوة القول انه لا اصلاح حقيقي الا بالمستشارين الاجانب » (٤٩) .

وقد رد عليه كل من الشيخ أحمد طيارة وسليم سلام واسكندر عمون بأن : « كل ولاية ادري بحاجتها واعرف بدخائل نفسها واحق بطلب ما فيه مصلحتها وهذا هو معنى اللامركزية » بمعنى أنه اذا كان هذا يصلح لولاية ما ، فانه لا يصلح لولاية أخرى .

وقد ايد كلام شارل دباس ، الدكتور ايوب ثابت وتساءل : اليست حرية الكلام مباحة للجميع ؟ فأجابه الرئيس بالايجاب ، وعندها طلب الاثنان وضع نص بهذا الخصوص في برنامج حزب اللامركزية وفي قرارات المؤتمر . . .

وعلى العموم فقد اجاب اسكندر عمون ان : « لا داعي يدعو الى وضع نص مخصوص في برنامج الحزب يوجب تعيين الاجانب ما دام لكل ولاية في نظر الحزب حق ادارة شؤونها » وليس للحزب ان يختم على ولاية أمراً بما كان في حالاتها الخاصة بها ما لا يتفق معه مؤكدا : « ان تقرير حالة واحدة لكل الولايات هو ما نشكو منه اليوم ؟ » وهكذا خيب عضو حزب اللامركزية أمل هذه الفئة ، وصدرت قرارات المؤتمر خالية من طلب الاستماعة بالمستشارين الاجانب . وكانت أهم نقاط قرارات المؤتمر العربي الاول في باريس تشير الى : ضرورة الاصلاحات الحقيقية في البلاد العثمانية ، وان يضمن للعرب حق التمتع بحقوقهم السياسية وذلك بأن يشتركوا في الادارة المركزية للمملكة اشتراكاً فعلياً ، وان تنشأ في كل ولاية عربية ادارة لا مركزية تنظر في حاجاتها وعاداتها ، ويجب ان تكون اللغة العربية معتبرة في مجلس النواب العثماني ، ويجب أن يقرر هذا المجلس كون اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية ، وان تكون الخدمة العسكرية محلية في الولايات العربية الا في الظروف والاحيان التي تدعو للاستثناء الاقصى .

كما صادق المؤتمر ايضاً على لائحة بيروت الخاصة وهي قائمة على مبادئ اساسيين وهما : توسيع سلطة المجالس العمومية ، وتعيين مستشارين اجانب ، وكان قد صدق عليهما في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩١٣ ، وطلب المؤتمر تنفيذ هذين المطلبين ، كما طالب الحكومة السنية العثمانية ان تكفل لتصرفية لبنان وسائل تحسين ماليتها .

والحققت قرارات المؤتمر الاصلية يماحق ينص على عدة نقاط أهمها : « اذا لم تنفذ القرارات التي صادق عليها هذا المؤتمر فالاعضاء المنتمون الى لجان الاصلاح العربية يمتنعون عن قبول اي منصب كان في الحكومة العثمانية الا بموافقة خاصة من الجمعيات المنتمين اليها » .

وقد تقرر أن تكون هذه القرارات برنامجاً سياسياً للعرب العثمانيين ، ولا يمكن مساعدة أي مرشح في الانتخابات التشريعية الا اذا تعهد من قبل بتأييد هذا البرنامج وطلب تنفيذه .

غير ان هذه الآراء التي وردت في مقررات المؤتمر العربي الاول في باريس قد عدلت ، بالاتفاقية التي تمت بين أعضاء المؤتمر ووقع عليها عبد الكريم الخليل رئيس الشبيبة العرب في الاستانة ، وبين جمعية الاتحاد والترقي ، ووقع عليها مندوب الاتحاديين مدحت شكري ، وهو اتفاق يقصر عن تحقيق المطالب العربية الواردة في مقررات المؤتمر وتتكون من اثنتي عشرة مادة ، وانما حافظ على عدة نقاط جوهرية منها: التعليم في جميع البلاد العربية يكون باللسان العربي في القسم الابتدائي - والاعدادي ويكون بلسان الاكثرية في القسم العالي ، كما يشترط في جميع رؤساء المأمورين ما عدا الولاة معرفة اللغة العربية ، والاقواف الموقوفة للجهات الخيرية المحلية تترك ادارتها لمجالس الجماعات المحلية ، وتترك الامور النافعة (الاشغال) للادارة المحلية ، والعسكر يخدمون في البلاد القريبة منهم ، اما العسكر الذي يلزم ارساله الى اليمن والحجاز وعسير يرسل ضمن نسبة عادلة من جميع المملكة العثمانية . اما بخصوص الوظائف فقد تم الاتفاق على ان يكون في هيئة الوزارة ثلاثة على الاقل من اولاد العرب ، وكذلك في محكمة التمييز ودائرة المشيخة وجميع الدوائر ، ويعين خمسة ولاة على الاقل من ابناء العرب وعشرة متصرفين ، ويعين في مجلس الاعيان من اولاد العرب بنسبة اثنين من كل ولاية ، ويعطى مقدار لسد عجز ميزانية الدوائر التي تترك ادارتها للولايات فيضاف هذا المقدار الى ميزانية الولاية ويعطى غير ذلك نصف رسوم العقارات على ان يصرف للمعارف ، وكان البند الثاني عشر ينص على التالي : يقبل مبدئيا ان تكون المعاملات الرسمية في البلاد العربية باللسان العربي وينظر في امر تنفيذه بالتدريج . لقد وقع رئيس الشبيبة على هذه البنود بالرغم من انها ، بالمقارنة ، كانت دون المطالب العربية ، وقد وقعت الاتفاقية تدليلا من قادة المؤتمر عن حسن نواياهم تجاه الدولة العثمانية وتعبيرا منهم عن مرونة سياسية ارادوا بها اعطاء الاتحاديين وانصارهم من العرب ، فرصة اخيرة للتفاهم مع احرار العرب اللامركزيين .

ومن المعلوم ان اتفاقية باريس لم تنفذ ، ذلك ان حكومة الاتحاد والترقي عندما قررت تنفيذ (الاصلاح) استصدرت ارادة سنية بذلك ، كشفت فيها عن حقيقة سياستها ونواياها ، فقد جاءت الارادة السنية مسخا للاتفاق وتشويهها له في اكثرية بنوده وتراجعا تاما عن اهم هذه البنود وهو البند الثاني عشر الذي يقضي بأن تكون المعاملات الرسمية في البلاد العربية باللغة العربية .

ووقف طلعت باشا خطيبا في الحفل الذي اقيم يوم ١٩١٣/٨/٥ في الاستانة ، بمناسبة صدور تلك الارادة السنية ، فاعلن على مسمع من الحضور والقادة العرب : ان موقف العثمانيين من نظام اللامركزية « كان مبنيا على اوضاع الشعوب البلقائية ، اننا

كنا نعلم نزعات تلك الشعوب وتواياها وكنا نخشى أن يؤدي نظام اللامركزية الى تسهيل وتسريع انفصالهم عنا » ثم يشير الى انفصال تلك الشعوب ولم يعد هناك : « ما يستوجب الاستمرار في سياسة المركزية . . لاننا نعرف نزعاتكم الحقيقية » واكد طلعت باشا للعرب أن السياسة الجديدة ستكون مبنية على التفاهم والمودة الصحيحة ، قائلا : « لن نتردد في المضي معكم الى آخر حدود النساها في سبيل تطمينكم على صيانة حقوقكم لاننا نعتد على اخوتكم » (٥٠) .

واذا كان الكلام على هذه الصورة ، فان التطبيق كان غير ذلك . اذ بدأت مباطلة الاتحاديين في تحقيق بنود الاتفاقية من جهة ، ومباطلتهم في قضية اعادة افتتاح الجمعيات الاصلاحية وخاصة في بيروت ، بل ومقاومة الاصلاحيين عن طريق المجلس العرفي ، ثم موقفهم من الانتخابات لمجلس المبعوثين . .

واهم من ذلك فقد تمكن الاتحاديون بهذه الطريقة التي اتبعوها من شق أعضاء المؤتمر ، وقد كان لانشقاق عبد الكريم الخليل (رئيس الشبيبة العرب في الاستانة) وعضو مؤتمر باريس ، ثم انشقاق عبد الحميد الزهراوي (رئيس المؤتمر) وقبوله منصب (عضو مجلس الاعيان) ، كان لانشقاقهما أكبر الأثر على تصدع الجبهة العربية وحركة طلاب الاصلاح واللامركزية ، مما أدى الى مطالبة الاحرار العثمانيين وفي مقدمتهم أعضاء جمعية العربية الفتاة السرية ، وحزب اللامركزية العلني الى مقاومة الاتحاديين وحكومتهم وانصارهم ، والاصرار على ضرورة اعلان الحكم اللامركزي ، أما العسكريون فقد وجدوا في ذلك الانشقاق ومقدماته الدليل الذي وجده أعضاء الجمعيات الاصلاحية والاحزاب اللامركزية ، ولكنهم وجدوا فيه فوق ذلك دليلا على عدم قدرة المدنيين وعملهم السياسي - العلني على تحقيق المطالب العربية فاندفعوا نحو تأسيس تنظيم عسكري سري ، تبلور في جمعية العهد العسكرية السرية والتي تخطت اللامركزية الادارية الى اللامركزية السياسية .

اللامركزية السياسية : « الكونفدرالية » :

طرح مفهوم اللامركزية السياسية في الدولة العثمانية بشكل ظاهر عندما تأسست جمعية (العهد) (٥١) بعد انعقاد المؤتمر العربي الاول في باريس سنة ١٩١٣ ، اي بعد أن ظهرت نوايا الاتحاديين في تجميع ما توصل اليه المؤتمر من بنود ، واتضحت نواياهم تجاه المشكلتين الرئيسيتين القائمتين في الامبراطورية العثمانية آنذاك وهما مشكلة الاستبداد ، ومشكلة التسلط القومي .

فقد اتضحت تلك النوايا وهذه السياسة على انها مركزية استبدادية مقنعة
بالدستور تجاه المشكلة الاولى ، وعلى انها مركزية عنصرية طورانية مقنعة بالخلافة تجاه
المشكلة الثانية .

ان تلك النوايا وهذه السياسة قد دفعت بمؤسسي جمعية العهد من ناحية
المبادئ والاهداف ، الى المزيد من التمسك « بالقومية العربية » التي تتجسم في تأكيد
واضح للامركزية سياسية تحل محل اللامركزية الادارية ، وتخطاها على طريق المزيد
من الحقوق القومية ، او التي تتجسم ، بلغة اخرى ، في حل لاوزاع الامبراطورية
العثمانية لتحقيق به مقومات الاستقلال القومي السياسي دون ان يصل الى درجة
الانفصال عن الدولة العثمانية (٥٢) .

ان بين فكرة اللامركزية الادارية وبين الاستقلال بالانفصال الكامل ، نقطة وقفت
عندها جمعية العهد هي :

اللامركزية السياسية ، او الكونفدرالية ، او الاستقلال القومي ، في نطاق
امبراطورية ثنائية ذات رأس رمزي واحد ، كما نصت المادة الاولى من مبادئ الجمعية
واهدافها .

ولم يكن وصول أعضاء جمعية العهد الى هذا الموقف وتبنيه ، أمرا فجائيا يفترق
الى المقدمات ... فقد كانت حقوق القوميات في الامبراطورية العثمانية - كما بينا -
مسألة أساسية ومطروحة ، تعددت صيغ الحلول التي تبنتها (الجمعيات) والتنظيمات
السياسية تجاهها ، وتطورت هذه الصيغ تطورا سريعا ومتواصلا بلغ مرحلة جديدة
نوعيا في مؤتمر باريس ، ولم يلبث ان انتهى في الحرب العالمية الاولى الى مطالبة العرب
بالاستقلال والانفصال .

ان المناذاة بتكوين مملكة ثنائية ، لحل المشكلة العربية التركية ، لم يكن الاتجاه
الذي نادى به العرب وحدهم ، بل اننا نجد اشارات تقول بان هذا الاتجاه هو اتجاه نادى
به بعض الاتراك أيضا . فنجد الكاتبة التركية خالدة أديب تتحدث عن هؤلاء
القادة الذين لم تذكر أسماءهم فتقول : « ... كان لديهم رغبة بصورة معقولة
في الوصول الى تفاهم مع العرب ، وخلق مملكة ثنائية برلمانيين منفصلين تحت رئاسة
الخليفة السلطان على غرار النموذج النمساوي - المجري ، وكانت هذه الفكرة الاخيرة
هي التي حدث بالاتراك الحديث عن عاصمة جديدة ، ولقد اقترحت حلب من حيث
كونها على الحدود العربية التركية » (٥٣) .

ولا بد لنا هنا من الإشارة الى أن الجمعية القحطانية السرية - التي شكلت بعد اعلان دستور سنة ١٩٠٨ - بوقت قصير ، كانت قد سبقت جمعية العهد في الدعوة الى صيغة الكونفدرالية الثنائية ، اذ تبنت الدعوة الى مشروع جديد وجريء هو : « تحول الامبراطورية العثمانية الى ملكية ثنائية » ، وكانت هذه محاولة أخرى لمواجهة المشكلة التي خلقتها مركزية الاتحاد والترقي ، ووفقا لذلك المشروع كانت الولايات العربية ستكون مملكة واحدة لها برلمانها وحكومتها المحلية ، وتكون اللغة العربية هي لغة مؤسساتها ، وكانت هذه المملكة جزءا من امبراطورية تركية عربية يقام بنيانها على غرار بنيان الامبراطورية النمساوية - المجرية .

وهكذا كان على السلطان العثماني في القسطنطينية ان يلبس بالاضافة الى تاجه التركي ، تاج المملكة العربية ، كما كان امبراطور هابسبورغ يلبس تاج المجر والنمسا .

وتشير الوثائق والكتب (٥٤) الى أن أعضاء القحطانية هم أنفسهم أعضاء جمعية العهد - باستثناء المدنيين - وأن رئيس الجمعيتين هو عزيز علي المصري ، فليس من المستبعد ان يكون برنامج العهد ، هو برنامج الجمعية القحطانية التي لم تعمر طويلا بعد تأسيسها اذ انضم أعضاؤها المدنيون الى الجمعيات العربية ، السرية والعلمية ، التي تأسست فيما بعد ، وأسس العسكريون جمعية العهد بعد فشل تحقيق متطلبات المؤتمر العربي الاول .

ولكن مما يلفت النظر ان الاستاذ توفيق برو يقول : ان عزيز المصري قد أنكر التمثل بذلك النظام اثناء مقابلة شخصية زاره فيها برفقة الدكتور حسن صعب - قبل وفاته في الستينات - وفسر وجود هذا البند في برنامج جمعية العهد الذي أورده أمين سعيد وغيره ، انه قد يكون تعديلا متاخرا ادخله رفاقه المشرقيون فيما بعد ، ولكن هذا القول لا بد وان يقيم في ضوء أوضاع عزيز المصري وقت هذه المقابلة (الناحية الصحية ، والسن) خاصة وان التطلع الى النموذج النمساوي - الهنغاري لم يكن غريبا على الفكر العربي ، فقد كان عبد الرحمن الكواكبي قد اشار اليه قبل ظهور جمعية العهد بفترة طويلة في كتابه المشهور « أم القرى » كما ذكرت سابقا ، ومن ناحية أخرى أن المطالبة باللامركزية لم تعد تؤدي الفرض نفسه بعد الحرب العالمية الاولى ، ولم تعد مطروحة على بساط البحث ، حتى يطالب بها أعضاء جمعية العهد المشرقيون ، بل ان الجمعية نفسها قد انقسمت الى جمعية العهد المراقية ، وجمعية العهد السورية . . .

ومما يؤيد وجهة نظرنا هذه ان عزيز علي المصري قد نادى بشائية التاج في الجمعية القحطانية التي أسسها بعد اعلان المشروطية سنة ١٩٠٨ وكرر النداء في جمعية العهد ثم تخطى هذا النداء الى المطالبة بالاستقلال في برنامج الجمعية الثورية التي أسسها أثناء الحرب ، ويقول أحمد قذافي في مذكراته ان منشورات هذه الجمعية قد وقعت بين يدي جمال باشا السفاح وتم شنق القافلة الاولى والثانية للاحرار العرب في سنتي ١٩١٥ ، ١٩١٦ على اثر ذلك (٥٥) .

لقد فكرت الجمعيات العربية التي نادى باللامركزية ان تعقد مؤتمرا عربيا آخر ، قبل الحرب العالمية الاولى ، وبدا الاستعداد له من قبل جمعية العربية الفتاة ، وكانت قد نقلت مركزها من باريس الى بيروت وأصبح على مقربة من متابعة الاحداث وتقييم نتائجها ، وكتب عبد الغني العريسي الى محب الخطيب - عضو جمعية الفتاة وحزب اللامركزية - ان يهيء أعضاء حزب اللامركزية وخاصة رفيق وحقي العظم لقبول الفكرة ، على ان يتولى حزب اللامركزية اعداد المؤتمر .

وقد اصدرت جمعية العربية الفتاة ، ثلاثة منشورات قبل الحرب ، عرفت باسم الصرخات الثلاث (٥٦) تدرجت بالمطالبة من المركزية الى اللامركزية الموسعة ، ثم المطالبة بالاستقلال ، وكانت جميعها تطالب بسرعة تحقيق بنود المؤتمر العربي في باريس ، وقد كتبت الاول بأسلوب من يرغب بالتفاهم مع المسؤولين ، وكان عنوانه « الى اولي الامر في العاصمة » وكانت الجملة الاولى على الشكل التالي : نحن عصبة العرب نمد أيدينا اليكم نصافحكم مصافحة الكريم للكريم ...

ثم تبدأ الجمعية بتحديد مطالبها ، ويمكن تلخيصها بما يلي :

١ - ان من حق العرب مشاطرة الاتحاديين سياسة الملك فيما هو خاص بشأن الامة العربية « فالعرب قاعدة جامعتكم من قبل ومن بعد » .

٢ - ان يكون ممثلو العرب في مجلس (المبعوثان) على نسبة عددهم وخصوصا في مجلس الاعيان .

٣ - ان تكون الوزارات الجديدة عثمانية لا تركية : « فنحن والارمن كفلاء معكم بحفظ بلادنا وبلادكم ، فكما يكون في الوزارة لجامعتكم حق ، ان يكون لشركائكم » .

أما في السياسة الداخلية فقد طالبت الصرخة الاولى (باللامركزية) وبينت الجمعية ضرر السياسة المركزية التي تتبعها حكومة الاتحاديين بقولها :

« لقد عرف الصغير والكبير ان المركزية في ادارة الشعوب المختلفة لغة وطبيعة تفضي الى انقراض المجموع ، فلكم ايها الاولياء اسوة بالدول العظمى حيث تنفصل الادارات العامة عن الخاصة ، فيقوم كل فريق بشأنه ، فتأتي النتيجة بقوة مادية لا غلبة عليها ومعنوية لا خلاص اليها » وتطالب الصرخة بتقسيم المملكة الى ثلاث مناطق : ولايات تركية ، ولايات عربية ، ولايات أرمنية ، وعلى رأس كل منطقة وزارة صغيرة - خاصة - يرأسها رئيس يعينه جلالة الخليفة من أهل البلاد ، وهي تتألف من نظارات الداخلية والمعارف والاوقاف والنافعة والزراعة والبوليس والحق العام ، ومجلس نيابي من كل منطقة ينتخبه أهلها .

وبعبارة جامعة مانعة ان كل ما هو عائد لمجموع الامة فمرجهه الوزارة العليا وكل ما هو خاص لكل منطقة فمرجهه وزارة هذه المنطقة دون غيرها (٥٧) .

لقد كانت الصرخة الاولى لجمعية العربية الفتاة تسودها روح التفاهم ، وتفتح الباب على مصراعيه أمام الاتحاديين لمد ايديهم بمساعدة العرب والارمن ، وبذات الوقت كان فيها الشيء الكثير من الوعيد : « فان أجاب أولو الامور الى هذا النداء فأيدينا معقودة بأيديهم ، فهم جوانحنا ان استظللنا ، ونحن ردوهم ان استنجدونا والا كانوا كضاد الحبل وهو في وسطه ، فلا ينتهي العقد حتى ينتهي الشاد بقتل نفسه . . . »

أما الصرخة الثانية فكانت موجهة الى أبناء العرب عامة ، وقد كتبت بأسلوب ثوري ، يستفز العرب وضمايرهم لاحياء مجدهم . . . تبين الصرخة اضرار الحكم المركزي المتبع في البلاد والذي تعاني منه الامة العربية ، ويؤكد أعضاء جمعية الفتاة : « ان الغاية من صرختهم هذه ليس الانسلاخ عن الدولة العثمانية » او « التنكر للامة التركية » ، ولكن الغاية منها ان يفهم أبناء العروبة « حقيقة التاريخ الحاضر فيعلموا ان الدولة العليا أصبحت لا تستطيع ان ترد عنهم غارة المغيرين » وتضرب مثلاً ضياع طرابلس الغرب وفشل الدولة في البلقان (٥٨) .

وتتعرض الصرخة الثانية الى الحركات الإصلاحية وتشير الى انها غير كافية لحفظ البلاد ، ويطلب أعضاء الفتاة بتطبيق « اللامركزية الواسعة » ويضربون مثلاً بدولة المانيا ، والولايات المتحدة ودولة النمسا والمجر وسويسرا وأمريكا الجنوبية والشمالية ، ويطلبون في صرختهم تطبيق النظام الإداري الذي قدموه في صرختهم الاولى .

وتختتم الصرخة الموجهة الى أبناء العرب عامة بنداء: « الى اللامركزية ايها القوم » مع برنامج لتطبيق اللامركزية كانت قد ذكرته الصرخة الاولى واكدته الصرخة الثانية ومؤداه: « ثلاث وزارات خاصة ووزارة عامة » ثم تنبه الصرخة الى الخديعة: « اياكم والخديعة فتها بكم جماعة العاصمة فيمنحون للولاة توسيع المأذونية » التي يصفها اعضاء جمعية الفتاة بأنها: « اضر حالا وشر مالا من طراز الحكم الحاضر » معطين ذلك بقولهم: « فنحن نشكو فعالهم وهم تحت مراقبة الاستانة فكيف بهم لو رفعت هذه المراقبة ». ثم يكررون نداءهم ثانية: « فاياكم والخديعة فتوسيع المأذونية ليس من اللامركزية في شيء ، فتبقون بها اما تحت خرق الولاة او استعباد الاجانب ... » (٥٩)

لم تحمل هذه الصرخات تاريخا معيناً لصدورها ، ولكن يمكننا تحديد تاريخها من وثائق أخرى ، في ما بين ٣١ آذار و ٢٥ نيسان سنة ١٩١٤ ، اذ ان الصرخة الثالثة صدرت بعد هذا التاريخ بقليل . واهم ما جاءت به هذه الصرخة (الثالثة) دعوة صريحة للانفصال ، وتضرب مثلاً بدولة اليونان التي انفصلت عن الدولة فأصبحت « ارقى من الترك بدرجات ... والجبل الاسود فكان آية في الانتظام ، وانفصل الصرب ... وانفصل البلقار ، ... ان تلك العناصر قد انتقلت نفسها من القبر التركي - كما تقول الصرخة - وجعلت لنفسها مكانة ومنزلة قد تكون لامتنا العربية بل من المحقق ان تكون ... » (٦٠) .

لقد قرر اعضاء جمعية الفتاة ان لاجدوى من التفاهم مع الترك بعد مخاللتهم ومراوغتهم لتحقيق المطالب الاصلاحية التي تقدم العرب بطلبها : « ... وليعلمن المختالون والمراوغون ان هذا اليوم له ما بعده ، وليعلمن العرب ان حركتهم لن تقف دونها دسائس السياسة وانهم ضاربون هذه الدولة من أركانها حتى تخفق في البلاد زاية العرب على سكانها » .

كما اصدر حزب اللامركزية الادارية بيانا شرح فيه اللامركزية وفوائدها ، وطالب بان تطرح قضية اللامركزية على الامة لاخذ رأيها بان تصادق على منهاج الحزب عامة كما في كل مملكة دستورية ، واكد البيان على ان « أفراد هذه الامة رغم مطالبتهم باللامركزية الا انهم يريدون البقاء للدولة العثمانية والحياة مع اخوانهم الاتراك تحت راية الهلال وان العنصر العربي والعنصر التركي لاغنى لاحدهما عن الآخر » كما ان البيان يشير الى « ان العرب قد اجتمعت كلمتهم في انحاء الامبراطورية العثمانية والمهجر على طلب تحقيق الحكم الاداري اللامركزي » حسب مقررات المؤتمر العربي في باريس ، وأشار البيان « ان العرب سيقومون بمظاهرة سلمية يوم نشر البيان وهو

١٩١٣/١٠/٩ فيقف طلاب اللامركزية في العراق وسوريا وفلسطين والجزيرة العربية وأوروبا وأمريكا أمام إدارات البريد يخاطبون الصدر الأعظم بلسان ينطق بالاخلاص للدولة والحرص على سلامتها ، ويناشدونه تنفيذ أحكام اللامركزية الإدارية الواسعة في الولايات العربية واعطاء الشعب حرية في هيئاته النيابية وأمور المعارف والنافعة وجميع الشؤون الاقتصادية المحلية واعتبار اللغة المحلية لغة رسمية « (٦١) » .

وقد قرر حزب اللامركزية بعد ذلك عقد مؤتمر ثان يدعى اليه « أبناء الأمة العربية » ويحتج على حكومة الاتحاديين لأنها تطارد أعضاء الحزب بتهمة « أنه موجود عندهم ما يسمونه « الأوراق المضرة » ... وبقيت المداولات ما يقارب العام ، فقد وجدت عدة وثائق حول هذا الموضوع منها ، محضر الجلسة الأخيرة للحزب وكانت بتاريخ ٢٥ يوليو ١٩١٤ ، ووجدت مسودة الدعوة بين أوراق محب الدين الخطيب الذي تمكن من أن يقنع حزب اللامركزية بتبني المؤتمر الثاني للعرب كما اقترحت جمعية العربية الفتاة السرية ، ولكن هذا المؤتمر لم يعقد ، لأن الحرب العالمية الأولى قد أعلنت قبل وضع جدول أعمال المؤتمر وتعيين وقت انعقاده وتحديد مكانه ... (٦٢) .

أعلنت الحرب العالمية الأولى بعد خمسة أيام من تاريخ هذه الجلسة ، فقلبت الأوضاع رأساً على عقب ، وطرحت مفاهيم جديدة وحلول جديدة للعديد من القضايا ، خاصة بعد أن زج الاتحاديون وحكومتهم بالدولة العثمانية في أتون الحرب إلى جانب ألمانيا في ٣٠/١٠/١٩١٤ ، فكان ذلك بداية لمرحلة جديدة تعيشها أوضاع (الرجل المريض) .

مفهوم اللامركزية خلال الحرب العالمية الأولى :

١ - في بداية الحرب : التراجع عن طلب تحقيق اللامركزية والوقوف إلى جانب الدولة العثمانية .

قد يستغرب البعض تقلص انتشار مفهوم اللامركزية وشموليته في بداية الحرب العالمية الأولى ، ذلك أن شبح المطامع الأوروبية في أملاك (الرجل المريض) وخاصة البلاد العربية ، قد أصبح واضحاً .

وبالرغم من أن موقف العرب في تقرير المصير كان في منتهى الخطورة ، إلا أنهم وقفوا إلى جانب الدولة العثمانية ، بالرغم مما يحمله هذا القرار من تراجع عن المطالب العربية وخاصة عن مطلب تحقيق اللامركزية ، وصدرت بيانات الجمعيات والهيئات الشعبية تطالب أن يقف الجميع إلى جانب تركيا ..

فقد كتب رئيس جمعية العهد بيانا أرسله الى أنصاره في الاستانة ودمشق يطلب فيه : « ان لا يفرهم شيء في الدخول في أعمال عدوانية ، ضد الامبراطورية العثمانية ، لان دخولها الحرب سوف يعرض الولايات العربية للفتح الاوربي ، وان عليهم أن يقفوا الى جانب تركيا لحين الحصول على ضمانات فعالة ضد المخططات الاوربية » . (٦٣)

كذلك اصدر حزب اللامركزية عدة بيانات بهذا المعنى . وكتب رشيد رضا الى اصدقاء الحزب ، والى مسلمي سورية خطابا عاما ، يقول فيه : « ... اشكركم على ما اظهرتموه من النجدة والهمة في الاخلاص والطاعة للدولة وبذل الانفس والاموال والثروة لها ، والكف عن طلب الاصلاح فيها ، وتقديركم الحالة الحاضرة » (٦٤) .

وهناك (بعض الوثائق) على شكل رسائل متبادلة بين بعض قادة الحركة العربية ، ورسائل من أعضاء الجمعيات الاصلاحية ، تشير الى اتجاهات وآراء اقل تحفظا في تأييد الدولة العثمانية من الاتجاهات والآراء المذكورة ، ولكنها في النهاية تحدد ضرورة الوقوف الى جانب الدولة العثمانية في الحرب (٦٥) .

غير ان أعضاء جمعية العربية الفتاة طرحوا مفهوم الاستقلال ، بدلا من مفهوم اللامركزية ، اثر اعلان الدولة العثمانية الحرب في ٣٠ / ١٠ / ١٩١٤ الى جانب الالمان ، فأصدرت الجمعية قرارا واضحا جاء فيه : « ان غاية العرب هي الاستقلال حفاظا على كيان الدولة العربية لاعداء اللاتراك ، اما اذا كانت البلاد العربية عرضة لخطر الاستعمار الاوربي فان الجمعية تعمل مع احرار العرب كافة للدفاع عن البلاد العربية جنباً الى جنب مع الاتراك » (٦٦) .

وهنا لابد من الاشارة الى نقطتين مهمتين تدلان على معالم الصورة في واقع الوطن العربي هذه الفترة :

الاولى : ان قوة الحركة العربية ، المتمثلة بالجمعيات العربية وما يلتف حولها من قوى مؤيدة ، لم تكن في ظروف الحرب وصراع قواها ، القوة الاولى الموجودة على الساحة في المنطقة ، سواء من ناحية الحجم ، أو التأثير أو الوسائل ...

الثانية : ان الاوضاع العامة في البلاد العربية ، حينذاك ، كانت اوضاعا سيئة ، سواء اكان ذلك من الناحية المعنوية أو المادية : « فالحالة الاقتصادية سيئة جدا وهي قديمة العيون ، وانا على مقربة من المجاعة ، وما أشاهده من بؤس بعض العائلات يمزق احشائي ... اما الدقيق فقليل في البلدة فضلا عن ان كثيرا من العائلات لا تملك قسيرا ، لان أبواب الرزق قد سدت في وجه العامل والتاجر وسواهما ... » (٦٧) .

وهذا الوضع كان له أكبر الاثر في تأييد الدولة العثمانية من قبل الجمعيات العربية بل والرأي العام العربي ، وان كان مشوبا بالحذر من حيث ربط هذا التأييد بتحقيق المصلحة العربية ، وتعليق استمراره على تنفيذ متطلباتها . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى رفض التطلع نحو اعداء الدولة العثمانية ، رفضا نابعا من وعي الحركة العربية وجمعياتها ، لمطامع هؤلاء الاعداء في الوطن العربي ذاته .

ويشير لورنس الى ان وحدات الجيش الموجودة في دمشق وحلب كانت مستعدة للثورة ، وكان بإمكانها أن تسيطر على المنطقة في أول محاولة لانه لم يكن للعثمانيين الا فرقة تركية واحدة عند طوروس ، ولكنها لم تعلن ثورتها (٦٨) .

وهكذا فان الحركة العربية ، بذلك الموقف ، فتحت أفقا رحبا امام الاتحاديين وحكومتهم ، لفتح صفحة جديدة في التعامل معها ، يقوم على تناسي الصراعات الماضية والالتحام في المعركة القائمة التحاما يمليه ادراك خطورة الموقف ، وعلى الاعتراف بالحقوق العربية التي كانت تلك الحركة قد جددتها وناضلت من أجلها . .

وبالمقابل رفع الاتحاديون شعارات التضامن العثماني تحت راية الجهاد المقدس عن طريق النصر ، ومن أبرز مظاهر تلك السياسة التوددية تعيين الفريق زكي باشا الحلبي - وهو من كبار ضباط العرب - قائدا عاما للجيش العثمانية المرابطة في سورية والتي كانت أكثريتها الساحقة ، ضباطا وجنودا ، من العرب ، كما كان من مظاهرها كذلك ، اسناد عدد من المراكز العسكرية والمدنية الكبيرة في سورية الى ضباط العرب ورجالهم . ولكن عمر هذه السياسة التوددية كان قصيرا قصرا مذهلا ، وتغيرها كان تغيرا داميا ، فلم يمض على دخول الدولة العثمانية الحرب أكثر من بضعة اشهر حتى حل جمال السفاح محل الفريق زكي الحلبي في القيادة العامة في سورية .

بدا جمال باشا عهده في سورية بالسير في تلك السياسة التوددية ، التي كان من أبرز مظاهرها مثلا اقواله في الحفلة الادبية التي دعا اليها زعماء الحركة العربية قبل الهجوم على قناة السويس ، حيث قال : « ان البرنامج الذي عقد حزبنا عزيمته على تنفيذه بحدا فيه لاصلاح حالة العرب لاوسع بكثير مما قد يخطر ببالكم ، ولست انا من الذين يتوجسون شرا من بقاء العنصرين العربي والتركي متحدين وتابعين لخليفة واحد ، مع انفصال أحدهما عن الآخر كشعبين متحالفين » (٦٩) .

ولكن سياسة جمال باشا تجاه العرب كان فيها الكثير من الدهاء . اذ عمل على تشتيت القوة العسكرية العربية التي كانت مركزة في سورية ، تحت ستار « حاجة الحرب الى كفاءات الضباط والجنود العرب ، في ساحات أخرى » ، وهذا مخالف

لوعوده من جهة ، ومخالف لمطالب الحركة العربية في أن تحصر مهمات الجيوش العربية في الدفاع عن البلاد العربية ، كما كسب جمال باشا ثقة بعض قادة الحركة العربية وأعضاء المؤتمر العربي في باريس ، وفي مقدمتهم عبد الكريم الخليل وعبد الحميد الزهراوي ، وهما من دعاة اللامركزية ، وعندما اكتشف القناع عن وجهه كسفاح ، كان الأول أحد شهداء القافلة الأولى والثاني أحد شهداء القافلة الثانية من شهداء العرب . وحدث ذلك بسرعة مذهلة فلم ينقض أكثر من بضعة أشهر على أقواله حتى نصبت المشاقق في دمشق وبيروت في آب (أغسطس) سنة ١٩١٥ وفي مايس سنة ١٩١٦ . وبالرغم من أن تنفيذ حكم الإعدام قد تم بسرعة مذهلة فإن جمال باشا كان يبرر أعماله تجاه قافلة الشهداء الأولى بالنشرات التي تدعو الى تطبيق اللامركزية الادارية ، فيشير الى أنه قرأ في الصحف في شهر مايو سنة ١٩١٥ حملات عنيفة موجهة من اللجنة اللامركزية على الحكومة العثمانية ، وأنه لم يجد مبررا لذلك ، خاصة عندما جاءه أسعد الشقيري ، مفتي الجيش ، وأخبره أن الثورة بدأت علاماتها في سورية ، كما أكد له كامل الأسعد : أن جماعة المصلحين قد أسأؤوا استعمال الثقة التي وضعها جمال باشا في رضا الصالح وعبد الكريم الخليل وغيره وأكد كلام أسعد الشقيري (٧٠) .

أما الاعمال المادية المعزوة للمتهمين من قافلة الشهداء الثانية ، فهي اعمال متباينة تختلف من مجموعة الى أخرى ، ولكنها تتركز أساسا في نقطتين : الانتساب الى جمعية عربية هي حزب اللامركزية ، وهي على حد نص بيان جمال باشا السفاح الصادر سنة ١٩١٦ - في معرض تفسير أحكام الديوان الحربي العربي « الجمعية التي غايتها ومقصدها سلخ سوريا وفلسطين والعراق عن راية السلطة العثمانية وجعلها امارة مستقلة » (٧١) والنقطة الثانية احرار رسائل سياسية اختلق الاتحاديون بعضها وعزوا البعض الآخر الى زعماء الحركة العربية اللامركزيين . . .

ان أقصى ما يمكن قوله حول هذه التهم ان نفرا قليلا من أعضاء حزب اللامركزية، بالتعاون مع بعض زعامات القطاعات الطائفية من أصدقاء الحزب ، المتصلين بفرنسا والمتعاملين معها ، كانوا هم المتحركين في ذلك الوقت ، وبقطع النظر عن ثبوت التهم أو عدم ثبوتها ، فإن السياق التاريخي العام للوقائع يدلنا على أن هناك سياسة تعبر عن خطة مرسومة مسبقا للتخلص من أحرار العثمانيين العرب الذين يطالبون باللامركزية، وأن مشانق جمال باشا نصبت للتخلص من هؤلاء اللامركزيين ، وأن السياسة التوددية للاتحاديين كانت سياسة تكتيكية لضرب القضية العربية بعد أن ينالوا ثقة قادة الحركة، وهكذا يمكننا القول أن الحركة العربية أصيبت بضربة شديدة ففُضرت عددا كبيرا من خيرة شبابها وقاداتها ، وكان حزب اللامركزية ، والذين نادوا باللامركزية ، أكثرهم

ثانياً بتلك الضربة ، لدرجة ان حزب اللامركزية انتهى على اثرها ، وتحولت المطالبة باللامركزية الادارية ، والمطالبة باللامركزية السياسية ، الى المطالبة بالاستقلال التام والانفصال عن الدولة العثمانية ، بل وبالثورة على هذه الامبراطورية ، فأعلن الشريف حسين في مكة - بمؤازرة قادة الحركة العربية - الثورة العربية الكبرى ، وكان هدفها الاساسي الحصول على الاستقلال ، وهو الهدف الذي حددته جمعية العربية الفتاة ، وجمعية المهد وغيرها . .

ان الهدف العربي الذي ظهر قبل الحرب العالمية الاولى ، قد تحدد وتأكد خلالها ، وقامت الثورة العربية الكبرى من اجل تحقيقه الا وهو : اقامة دولة مشرقية كبرى ، تضم الاجزاء العربية التابعة للامبراطورية العثمانية ، فتكون دولة عربية كبرى ، موحدة ومستقلة ، وتكون خطوة على طريق وحدة عربية شاملة ، وقد حدد العرب دولتهم هذه : بخط يمتد من الاسكندرونة ويتجه نحو الجنوب حتى يصل رفح فالحدود المصرية ، ثم التيه فالبحر الاحمر حتى باب المندب ثم يشرق مع حدود ولاية البصرة فحدود ايران ، ثم يشمل الى التقاء البلاد العربية ببلاد الكرد ، ثم يغرب فيدخل الجزيرة والموصل ويترك ولاية حلب الى الجنوب فينتهي عند الاسكندرونة « (٧٢) » .

وقد ظهرت هذه المطالب العربية في محادثات حسين - مكماهون ، بعد أن سلم أعضاء الجمعية العربية ، هذا (المصور الجغرافي) الى الامير فيصل ، فحملة بدوره الى والده الشريف حسين لتصبح الثورة العربية ، وأرض الحجاز ، النقطة المنطلق لرجال الحركة العربية وتحقيق الهدف العربي الموحد .

ان مشاورات الحسين كانت سببا في كف الاتحاديين عن محاولة إبادة العرب في سورية والعراق ، وقد أدت الى تخفيف ما شرعوا فيه من مذابح ، ثم انها كانت خطوة هامة وأولية لآخراج القضية العربية من حيز الفكر والخطر والامنية الى ميدان الحقيقة الواضحة « (٧٣) » .

وعندما اخذت القبلة والمنار ، تنشران الاهداف التي تسعى الثورة العربية الي تحقيقها وبأن « الحسين قام بأعظم خدمة للعرب والمسلمين » لانه « باستقلاله هذا قد جعل الحجاز تحت سلطة اسلامية خالصة ، ويوشك أن يكون هذا مقدمة لدولة عربية اسلامية كبيرة » « (٧٤) » اخذت وفود المسلمين والعرب تتوجه نحو الحجاز لتحقيق الحلم الذي طالما راود العرب الاحرار بعد أن تأكد أن « الحركة العربية لم تقسم الا لعز العرب » « (٧٥) » .

ولم يكن هذا التأييد مقتصرًا على البلاد العثمانية ، بل انه كان أكثر شمولًا من ذلك ، اذ تجاوز البحار الى المهجر ، فأيد اللامركزيون - الاستقلاليون هذه الثورة ورحبوا بقيامها داخل البلاد التركية ، وتفاءلوا بتحقيق الاستقلال للعرب وأصبحوا يمنون النفس بالمستقبل المشرق المنير بزوال دولة الاتراك الهرمة (٧٦) .

أما صحف المعارضة فقد كانت تآوَح بتعذر قيام هذه الدولة العربية الكبرى المستقلة ، خاصة وأن العداء بين أمراء الجزيرة يحول دون تأسيس دولة عربية ، كانت الصحف الموالية تؤكد : « ان الشريف لقادر على تلافي ذلك بعقد اتفاقية بين الجميع على قاعدة اللامركزية » . وتهون الامر على المعارضين بقولها : « اذا سقطت الدولة في هذه الحرب لم يكن استقلال أمير الحجاز أحد أسباب سقوطها ، وان سلمت من الحرب ومن هؤلاء (الملاحدة) وعادت دولة اسلامية قوية ، لم يكن فيما تقدم من استقلال الشريف ما يمنع من العودة الى الوفاق والاعتصام » (٧٧) .

وهكذا بقيت قضية الاستقلال مطروحة بشكل علني منذ اعلان الثورة وحتى نهاية الحرب العالمية الاولى ، ولا بد لنا من الإشارة الى أن الاستقلاليين المؤيدين للاستعمار قد كشفوا الاقنعة عن وجوههم مهللين لتدفق الجيوش الفرنسية على السهول السورية « كالسيل العارم الجارف الذي لا يقف في سبيله عائق ولا يرد لتياره حاجز ... » (٧٨) فهذا التيار له مجال آخر في بحث آخر .

الوثائق :

وثائق : من مكتبة محب الدين الخطيب

سيرة جيل : مذكرات محب الدين الخطيب (مخطوط لم يطبع بعد) .

الكتيب العربية :

أحمد قلدي : مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى ، ط ١

اسعد داغر : ثورة العرب ، القاهرة ١٩١٦ .

أمين سعيد : الثورة العربية الكبرى ، دار احياء الكتب العربية بمصر

توفيق بسرو : العرب والترك ، معهد الدراسات - القاهرة ١٩٦٠

- جمال باشا : مذكرات جمال باشا ، تعريب علي أحمد شكري ، القاهرة ١٩٢٣
- حقي العظم : حقائق عن الانتخابات النيابية في العراق وسورية وفلسطين ، القاهرة ١٩٢٤
- رفيق العظم : مجموعة آثار رقيق بك العظم ، القاهرة ١٣٤٤ هـ
- ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ، بيروت ط ٣ ١٩٦٥
- عزت دروزة : الحركة العربية الحديثة ، ط ١ ، صيدا
- محب الدين الخطيب : المؤتمر العربي الاول ، القاهرة ١٩١٣
- مصطفى الشهابي : القومية العربية - تاريخها وقوامها ومراحلها ، معهد الدراسات ، ط ٢ ، ١٩٦١

الصحف والمجلات :

- ١ - أبابيل ، بيروت ، حسين محي الدين جبال سنة ١٩١٢ - سنة ١٩١٣ .
- ٢ - الاتحاد العثماني ، بيروت ، أحمد حسن طبازة ، سنة ١٩١٢ - سنة ١٩١٣ .
- ٣ - الاهرام ، القاهرة ، جبرائيل بشارة تقلا ، سنة ١٩٠٩ - سنة ١٩١٤ .
- ٤ - الحضارة ، القسطنطينية ، عبد الحميد الزهراوي ، سنة ١٩١١ - سنة ١٩١٢ (جريدة أسبوعية سياسية) .
- ٥ - السهام ، البرازيل ، جورج اسحق ، سنة ١٩١٧ - ١٩١٩ .
- ٦ - القبلة ، مكة المكرمة ، محب الدين الخطيب ، ١٣٣٤ - ١٣٣٦ هـ (نصف اسبوعية) .
- ٧ - المنار ، القاهرة ، محمد رشيد رضا ، سنة ١٩٠٨ - سنة ١٩١٨ (مجلة اسلامية) .
- ٨ - المحروسة ، القاهرة ، الياس زيادة ، سنة ١٩١٤ .
- ٩ - المفيد ، بيروت ، عبد الغني العريسي وفؤاد حنتس ، سنة ١٩١١ - سنة ١٩١٣ .

- ١٠- المقتبس ، دمشق ، محمد كرد علي ، سنة ١٩٠٨ - ١٩١٦ .
- ١١- المقتطف ، القاهرة ، فارس نمر - يعقوب صروف ومكاريوس شاهين ، ٣٣م ، ج١
- ١٢- المؤيد ، القاهرة ، علي يوسف ، سنة ١٩٠٩ - ١٩١٣ .

Carrespondance d'Orient: Revue economique, politique, et litteraire, Directeur Georges simma, Paris, 1906 - 1915.

الكتب الاجنبية :

- T.E Laurance, **Seven Pillars of Wisdom**, Oxford 1943.
SAAB, Hassan, **The Federalists of te Ottoman Empire**, Amisterdam 1958.
Z. N. Zeine, **Arab Turkish Relations and the Emergence of Arabe Nationalism**, Beirut, 1958.



الحواشي :

(١) تطلق كلمة داماد على (صهر) آل عثمان ، وكان (الداماد محمود) قد هرب مع ولديه سنة ١٨٩٩ الى فرنسا ، وبدأ يرسل رسائله الى السلطان واغلبها كتب بلهجة شديدة وبنيه السلطان فيها الى الاعمال التي يرتكبها بحق شعبه ، ويطالب بالاصلاحات الدستورية كشرط اساسي لعودته ، وقد توفي الداماد سنة ١٩٠٢ فاحتل ابنه (صباح الدين) مركزه واخذ على عاتقه تحقيق رسالة والده .

وكان الامير « قد اغرم بمدرسة - لوبلاي - الاجتماعية ، واعجب بآراء - ادمون دومن - الذي كان من اركان هذه المدرسة حول التربية اللاتينية والتربية الانكلوسكسونية ، لذلك اعتقد بوجود اتباع مبادئ التربية الانكلوسكسونية والاهتمام بتنمية قابليات - التشبث الشخصي - في الافراد » ، (ساطع الحصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية) ، ط ١٩٦٤ ، ص ١١٩ .

(٢) من هذه التنظيمات : «عثمانلي حریت جمعیتی» من اعضائها جمال وطلعت ، و « الجمعية السرية » ومن اعضائها كمال اتاتورك وجمعية : « الاتحاد العثماني » « ومنظمة المركز العمومي » . . (راجع كتاب عثمان نوري ، عبد الحميد ودور سلطنتي .

(٣) توفيق علي برو ، العرب والترك ، ص ٥٥ - ٥٦ .

ماخوذ عن مؤلف تركي بعنوان : الاحزاب السياسية في الدولة العثمانية .

(٤) راجع ساطع الحصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية ص ١١٩ وما بعدها .

(٥) اعلنت جمعية النهضة العربية السرية عن وجودها ، وكذلك جمعية الشوري العثمانية ، واحتفل اعضاء الجمعيتين باعلان الدستور في الاستانة ودمشق والقاهرة وبينوا في خطبهم كيف يعدون العدة لمثل هذا اليوم « فتحل المشاكل على مبادئ دستورية وتتألف القلوب » .

(٦) من مبادئ جمعية الاتحاد والترقي : النهوض بالامبراطورية العثمانية على اساس مركزي بقيادة وسيطرة العنصر التركي الطوراني .

(٧) توفيق علي برو ، العرب والترك ، ص ٨٠ .

(٨) المنار ، م ١٢ ج ٤ ، ص ٣٩٨ ، من مقال لمحمد انشاء الله .

(٩) المقتطف ، م ٢٤ ، ج ٤ ، ص ٣١٣ .

(١٠) جريدة المؤيد ، بتاريخ ١٨/٤/١٩١١ .

(١١) Z. N. Zeine. Arab Turkish Relations and the Emergence of Arab Nationalism, Beirut 1958, P. 187.

(١٢) د . سهيلة الريماوي ، مجلة دراسات تاريخية العدد التاسع .

(١٣) المقتبس ١٩٠٨/٢/٢٦ ، والهلل سنة ١٧ ، ج ٥ سنة ١٩١٩ ، ص ٣١١ .

Correspondance d' Orient mc Annee N. 8, 15/1/1909, p. 51.

(١٤)

- (١٥) عبد الحميد الزهراوي ، جريدة الحضارة ، عدد ٨٦ ، ٨٧ ، ١١/٣٠ و ١٩١١/١٢/٧ .
- (١٦) جريدة المفيد ، ٢٨ ايلول سنة ١٩١١ .
- (١٧) جريدة الاهرام ، ٩ تشرين ثاني (نوفمبر) سنة ١٩١١ .
- (١٨) المنار ، م ١٤ ، ج ١١ ص ٨٦٢ - ٨٦٧ (من تقرير نائبي طرابلس ناجي بك وصادق بك) .
- (١٩) المفيد ١٩١٢/١/٦ .
- (٢٠) راجع كتاب حقي العظم ، حقائق عن الانتخابات النيابية في العراق وسوريا وفلسطين ، ص ٩ - ص ١٥ .
- (٢١) الاهرام ١٩١٢/٧/٥ ، والمؤيد ١٩١٢/٧/١٧ .
- (٢٢) راجع نص بيان عصبة ضباط الانقلاب في جريدة المؤيد بتاريخ ١٩١٢/٨/١ .
- (٢٣) الاهرام ١٩١٢/٢/١٦ .
- (٢٤) راجع اسماء اعضاء اللجنة في المفيد (١٩١٢/١٢/٣٣٠) ومنهم : سليم علي سلام ، احمد مختاربيهم ، احمد طيارة ، كامل الصلح ، حسن الناطور ، البير سرسق ، جميل الحسامي و (خليل زينة والدكتور ايوب ثابت من جمعية النهضة اللبنانية المسيحية) وغيرهم . وتالف اللجنة من ٢٥ عضوا .
- (٢٥) راجع الالاحة في ، المنار م ١٦ ، ج ٤ ، ص ٢٧٥ ، وكتاب اسعد داغر ، ثورة العرب ، ص ٦٢ - ٦٧ .
- (٢٦) المفيد في ١٩١٣/١/٢٢ .
- (٢٧) المنار ، م ١٦ ، ج ٤ ، (ابريل) سنة ١٩١٣ .
- (٢٨) ابابيل ، بيروت ، ١٥ نيسان (ابريل) سنة ١٩١٣ .
- (٢٩) المفيد ، بيروت ، ٩ نيسان سنة ١٩١٣ .
- (٣٠) الاتحاد العثماني ، بيروت ، ١٨ نيسان سنة ١٩١٣ .
- (٣١) رفيق العظم ، آثاره ، المقدمة بقلم رشيد رضا .
- (٣٢) من وثائق محب الدين الخطيب .
- (٣٣) جريدة الاهرام ١٩١٣/٤/١٥ .
- (٣٤) جريدة المحروسة ، مقالة بقلم د . شبلي شميل بتاريخ ٢٥ آذار سنة ١٩١٣ بعنوان الامركزية والعمران .

- (٣٥) وثيقة : من أوراق محب الدين الخطيب .
- (٣٦) وثيقة : من أوراق محب الدين الخطيب .
- (٣٧) المنار ، م ١٦ ، ج ٦ ، سنة ١٩١٣ .
- (٣٨) المنار ، م ١٦ ، ج ٣ ، ٨ مارس سنة ١٩١٣ .
- (٣٩) الاكسبرس ، الاسكندرية ، تاريخ ٩ مارس ١٩١٣ .
- مما تجدر الإشارة اليه ان هذه الاسماء هي اسماء الهيئة الادارية لحزب اللامركزية .
- (٤٠) المصدر السابق .
- (٤١) الحروسية ، القاهرة ، ٢٥ مارس سنة ١٩١٣ .
- (٤٢) المؤيد القاهرة ، ٢٩ مايو سنة ١٩١٣ .
- (٤٣) القنصلية العامة الفرنسية في سورية رسالة من السيد كوجيه قنصل عام فرنسا في بيروت ، الرقم ٩٧ تاريخ ٦ (مايو) ايار سنة ١٩١٣ .
- (٤٤) القى الزهراوي خطابة حول : تربيئتنا السياسية وعبد الفتي العربي : حقوق العرب في المملكة العثمانية ، وندرة مطران : الحياة الوطنية في البلاد العربية والعثمانية ، ونعوم مركزل : المهاجرون ومؤازرتهم للنهضة العربية الاصلاحية .
- (٤٥) كتاب المؤتمر العربي الاول صادر عن اللجنة العليا للامركزية ، القاهرة ١٩١٣ .
- (٤٦) كتاب المؤتمر العربي الاول المنعقد في باريس ، صادر عن اللجنة العليا لحزب اللامركزية ، القاهرة ١٩١٣ ، وكتاب وجيه كوشاني ، ص ١٠٤ ، دار الحداثة ، ط ١ ، بيروت ١٩٨٠ .
- (٤٧) راجع : خطاب عبد الفتي العربي ، في كتاب المؤتمر العربي الاول ، ص ٤٢ - ص ٥٠ .
- (٤٨) من خطبة الزهراوي ، راجع كتاب المؤتمر الاول، ٣٦ - ٣٧ .
- (٤٩) من الواضح وجود بعض المتفرنسين بين اعضاء المؤتمر ، ولكن لا يجوز ان تعمم هذه الصفة على جميع الاعضاء كما يفعل البعض .
- (٥٠) ساطع الحصري ، نشوء القومية العربية ، ص ٢٠٦ .
- (٥١) ان ربط الاحداث بعضها مع البعض في تلك الفترة يرجع تاريخ تاسيس العهد في اواخر سنة ١٩١٣
- (٥٢) تنص المادة الاولى : على ان جمعية سرية انشئت في الاستانة وغايتها السعي للاستقلال الداخلي لبلاد العرب على ان تظل متحدة مع حكومة الاستانة اتحاد المجر مع النمسا (من أوراق محب الدين الخطيب) يؤيده (امين سعيد في كتابة الثورة العربية الكبرى) م . ص ٢٦ .
- (٥٣) Dr. SAAB, The Arab Federalists of the Otto. Empire, p. 237.

- (٥٤) وثائق محب الدين الخطيب ، وكتب : امين سعيد ، وجورج انطونيوس ، وعزت دبوزة ... وغيرها .
- (٥٦) من اوراق محب الدين الخطيب .
- (٥٧) الصرخة الاولى ، من وثائق محب الدين الخطيب .
- (٥٨) الصرخة الثانية ، من اوراق محب الدين الخطيب .
- (٥٩) المصدر السابق .
- (٦٠) من اوراق محب الدين الخطيب ، الصرخة الثالثة .
- (٦١) راجع نص البيان في النار ، م ١٦ ج ١١ ، ص ٨٤٩ - ٨٧٩ ، وايضا وثائق محب الدين الخطيب .
- (٦٢) محضر جلسة ٢٥ تموز (يوليو) سنة ١٩١٤ ، من اوراق محب الدين الخطيب .
- ومن المعلوم انه في ٢٨ تموز يوليو ١٩١٤ أعلنت امبراطورية النمسا - المجر الحرب على العرب .
- Dr. SAAB: The Federalists of the Ottoman, Empire (٦٣)
- (٦٤) من اوراق محب الدين الخطيب يؤيده : اسعد داغر ثورة العرب ص ١٢٧ .
- (٦٥) رسالة للضابط سليم بك الجزائري وهو من اعضاء القحطانية والمهد ، ورسالة من مختاربيهم وهو من اعضاء اللجنة الاصلاحية في بيروت (من اوراق محب الدين الخطيب) .
- (٦٦) احمد قنري ، مذكراتي عن الثورة العربية ، ص ، يؤيده اوراق محب الدين الخطيب .
- (٦٧) من اوراق محب الدين الخطيب رسالة من عبد الفتي المريسي بتاريخ ١٤/٩/١٩١٤ .
- T. E. Lourance: seven Pillors of wisdom p. 51, (٦٨)
- (٦٩) مذكرات جمال باشا ، ص ٣٤٠ .
- (٧٠) مذكرات جمال باشا ، ص ٣٤١ .
- (٧١) المصدر السابق .
- اكثرهم من اعضاء جمعية العربية الفتاة ، ولكن الجمعية كانت سرية ولم يكتشف الاثران وجودها فنسبوا الحزب اللامركزية العلني ..
- (٧٢) د . سهيلة الريماوي ، مجلة قضايا عربية ، السنة السابعة ، عدد ١١ ، تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٨٠ .

- (٧٢) المنار ، م ١٩ ج ٣ ، سنة ١٩١٦ .
(٧٤) المصدر السابق .
(٧٥) جريدة القبلة ، مكة المكرمة ، ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٣٤ هـ .
(٧٦) جريدة السهام ، البرازيل ، ٢٥ أيار سنة ١٩١٨ .
(٧٧) المنار ، م ١٩ ج ٣ ، سنة ١٩١٦ .
(٧٨) اللطائف السورية ، مصر ، ٧ أكتوبر و ٤ مارس سنة ١٩١٨ .

